

C.3  
Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/ICTD/2003/WG.1/21

3 February 2003

ORIGINAL: ARABIC

### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مؤتمر غربي آسيا التحضيري للقمة  
العالمية لمجتمع المعلومات  
٦-٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣  
بيروت، لبنان

## مجتمع المعلومات في الجمهورية التونسية

الدكتور مصطفى مصمودي  
مدير مركز مساميدي للدراسات الإعلامية والتأهيل الاتصالى بتونس  
وزير الدولة السابق للاتصالات وعضو بلجنة "ماكيرايد"

ملاحظة: أعد هذه الورقة مستشار إسكوا، وطبعت بالشكل الذي قدمت به دون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليس، بالضرورة، آراء إسكوا.



الصفحة	الفهرس	عدد
١	<u>التمهيد</u>	لمحة تاريخية عن منوال التنمية في تونس .
٣	<u>السياسة العامة والأولويات الوطنية</u>	أولاً
	١- الاختيارات الاقتصادية والأهداف القادمة. ٢- مكانة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الاقتصاد الوطني. ٣- برامج التنمية المحلية وعلاقتها بتكنولوجيا الاتصال.	
٨	<u>البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات</u>	ثانياً
	١- الهيكلة الاتصالية والشبكات . ٢- منظومة المعلومات . ٣- الشبكات الفضائية . ٤- القطاع السمعي المرئي .	
١٣	<u>الرهانات والتحديات</u>	ثالثاً
	١- التحديات القطاعية المشتركة . ٢- التحديات والرهانات في الخطة الإنمائية التونسية ٢٠٠٦-٢٠٠٢ .	
١٨	<u>الإطار القانوني لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات</u>	رابعاً
	١- الاعتبارات المبدئية . ٢- الترتيبات الإدارية . ٣- النصوص التشريعية والقرارات . ٤- مؤسسات الأقطاب التكنولوجية والنصوص التطبيقية.	
٢١	<u>التوجهات المستقبلية لبناء مجتمع المعلومات</u>	خامساً
	١- الأهداف العامة للمخطط العاشر . ٢- الأهداف الرئيسية في مجال الاتصالات . ٣- الأهداف الرئيسية في مجال تطوير قطاع المعلومات.	
٢٧	<u>التطبيقات الرقمية</u>	سادساً
	١- التجارة الإلكترونية . ٢- الإدارة العمومية . ٣- مدرسة الغد والتدريب المهني . ٤- جامعة الغد والبحث العلمي . ٥- الثقافة والإعلام والشباب . ٦- التغطية الصحية والاستشفاء . ٧- المرأة والأسرة والطفولة والرعاية الاجتماعية .	

سابعاً

### تنمية الموارد البشرية

- ١- الأهداف العامة .
- ٢- التربية والتعليم
- ٣- التعليم العالي .
- ٤- التكوين والتدريب المهني .

٣٤

٤٠

ثامناً

### أطراف الشراكة وتوزيع الأدوار

- ١- الوظائف الجديدة والتوزيع الثلاثي .
- ٢- دور الإدارة والقطاع العام في المخطط العاشر.
- ٣- دور القطاع الخاص .
- ٤- دور النسيج الجمعياتي .

٤٦

تاسعاً

### الإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

- ١- أهداف القمة .
- ٢- مساهمة المجموعة الإفريقية .
- ٣- مساهمة المجموعة العربية .
- ٤- المشاركة التونسية .

٥١

### الاستنتاجات الختامية

#### الملاحق

- ١- المستندات (الصفحات الأولى).
- ٢- الهوامش .

٥٣

## التمهيد

تأتي هذه الدراسة لإبراز أهمية قطاع تكنولوجيا الاتصال في تونس وتأثيرات ثورة المعلومات على مختلف القطاعات وفي كل مجالات الحياة .

لذلك سيركز البحث على مكانة هذا القطاع في الخطة الإنمائية التونسية والأسواط الهامة التي قطعتها تونس في سبيل تطوير شبكات الاتصال والإنترنت وكذلك على المنهال الذي اعتمدته للاستفادة من نسق التغيير التكنولوجي السريع وجعله عنصرا دافعا للتنمية الشاملة والمشاركة الجماعية لكافة مكونات المجتمع.

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات كبرى انها خلالها المعسكر الشيوعي وترجع إلى الإيديولوجيات الكلاسيكية وسادت نظريات التحرر والديمقراطية، وبرز اقتصاد السوق كأحد القواسم . حيث سيطرت ظاهرة العولمة وأمتزجت بثورة المعلومات التي بدأت تغمر العالم عبر شبكات الاتصال والتكنولوجيا الحديثة.

والجدير بالذكر أن مفهوم مجتمع المعلومات بدأ يتبلور في بداية السبعينيات بعد أن قدم الباحث "باركيل" تصورا عملياً لخدمات الحاسوب عبر شبكة عالمية للكمبيوتر . وفي سنة ١٩٧٢ صدر كتاب "يونجي ماسيدا" من المعهد الياباني لتطوير خدمات الكمبيوتر تحت عنوان "خطوة وطنية للانطلاق قبل سنة ٢٠٠٠ إلى ما بعد المجتمع الصناعي" أي مجتمع المعلومات . وقد تجلى منذ ذلك الوقت مفهوم القوة الإعلامية كطاقة جديدة قابلة للتوزيع عبر شبكات الاتصال وأجهزة الكمبيوتر كما تأكّدت قدرتها على احتواء جل الأنشطة مثل الفنون والعلوم والخدمات التجارية والتربيّة والإدارة، فكان ذلك مبشراً بقرب وصول الإنسان إلى مجتمع جديد تقلص فيه نسبة الصناعات المعهودة في الناتج الوطني ويساهم فيه النشاط الاقتصادي المبني على المعلومات والاتصالات بأكثر من ٥٠ % من مردود كافة القطاعات وهو يرتكز على جانبيين أساسين: الإنتاج الفكري أو المحتوى، ووسائل الاتصال للإرسال والتبادل أو الطريق السريعة الإلكترونية.

وتكرس هذا المصطلح في بعده السياسي بالولايات المتحدة الأمريكية في بداية السبعينيات . ومنذ ذلك التاريخ تواصل الدول الصناعية الكبرى مشاوراتها لاتفاق حول أرضية مشتركة من أجل إرساء هذا المجتمع الجديد. فاستضافت المجموعة الأوروبية ببروكسل سنة ١٩٩٥ مؤتمر البلدان السبعة الأكثر تصنيعا (G7) لوضع الأسس الكبرى لهذا المشروع الكوني.

وكانت تونس سباقة في رصد هذه التحولات وبحث أفضل السبل للانصهار فيها واستثمار ما يمكن أن توفره من آفاق رحبة في نطاق سياسة اقتصادية متحركة تعتمد على تشجيع المبادرة الخاصة وحرية التجارة وتستند على آليات السوق والبحث العلمي والدراسات الميدانية.

لقد اهتمت الخبرة التونسية بظاهرة الكمبيوتر وتطور قواعد البيانات منذ ظهورها على الساحة العالمية فتأسس خلال السنوات الستين المركز الوطني للإعلامية (CNI) لمتابعة هذه الظاهرة واقتراح السياسة الملائمة للاستفادة منها. ثم تأسس المعهد الإقليمي لعلوم الإعلامية والاتصالات عن بعد (IRSIT) وأسندت إليه مهمة التنسيق القطاعي بين الإعلامية والاتصالات وتكتيف البحث حول تطوير استعمالات الحاسوب. فلعب هذا المركز دورا هاما، حيث مهد لانخراط تونس في المنظومة الاتصالية العالمية والشبكة

الأوروبية وتسنى بذلك وضع الشبكة الوطنية للبحث والتكنولوجيا التي ساعدت على الربط بين الدارسين في مختلف معاهد البحث والتعليم العالي والمراكز التكنولوجية.

وتحركت تونس بالتزامن على الساحة الدولية في نفس الاتجاه حيث كانت أول من طالب منظمة اليونسكو في سنة ١٩٧٨ بإنشاء برنامج كبير لدعم جهود البلدان الضعيفة بهدف تأسيس بنيتها الاتصالية والمعلوماتية. وتقديراً لجهودها في هذا المجال داخل مجموعة السبع والسبعين، انتخب تونس لرئاسة المؤتمر الحكومي للتنمية وسائل الإعلام والاتصال الذي انعقد في شهر أبريل ١٩٨٠ بمقر منظمة اليونسكو بباريس، وبحضور أكثر من ألف مشارك بما فيهم من مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وقد قطن المشاركون منذ ذلك الزمن إلى التكامل بين نظم المعلومات ومختلف وسائل الإعلام والاتصال حيث نادوا بتوفير الموارد اللازمة لوضع البنية الأساسية والتجهيز وإنتاج المضمون من أجل تيسير تدفق المعلومات بأقل التكاليف وتحقيق برامج التنمية الشاملة وأفضى هذا المؤتمر الكبير إلى إنشاء البرنامج الدولي للتنمية وسائل الاتصال الذي هو قائم اليوم (IPDC).<sup>١</sup>

وتواصل في تونس خلال السنوات الثمانين الاهتمام بهذا القطاع . فقد كان رئيس الدولة السيد زين العابدين بن علي في مقدمة من تابع على الساحة الدولية مدى ارتباط منظومة العولمة الاقتصادية بمدلول مجتمع المعلومات كما كان وراء النداء الصادر عن القمة الإفريقية الملتمة بتونس في مارس ١٩٩٤ والذي توجهت به إلى المجموعة الدولية لطلب المساعدة على تعليم تكنولوجيا الاتصال في مختلف أنحاء العالم ونقلها لخدمة التنمية وتوظيفها لتطوير نظم التعليم والتربيـة والصـحة في مختلف البلدان الإفريقية.

ومنذ ذلك التاريخ تعددت الإشارات الحكومية في تونس إلى الاستفادات القصوى التي يمكن تحقيقها بالاعتماد على شبكات الاتصال في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كما تأكـدت الرغبة التونسية في الاندماج في مجتمع المعلومات وتحقيق النقلة النوعية في ميدان المواصلات بما يرقـى بالخدمـات إلى مستوى الجودـة العالمية. ثم ظهرـت الأهداف الرئيسية التي تضمنـها المخطط التـاسـع ١٩٩٧-٢٠٠٠ والتي أصبحـت تـركـزـ أكثر فأكـثر على التـرابـطـ والتـكـاملـ بينـ مـخـلـفـ مـجاـلاتـ الإـعـلامـ والـاتـصالـ والمـعلومـاتـيةـ، وتجـسـمتـ هـذـهـ الخـطـةـ فيـ مـخـلـفـ الإـجـرـاءـاتـ الـتـيـ تمـ اـتـخـاذـهـاـ خـلـالـ السـنـوـاتـ الـآخـرـةـ وـكـانـتـ تـمـ فـيـ ذـاتـ الـوقـتـ عـنـ وـعـيـ بـالـرهـانـاتـ وـالـتـحـديـاتـ الـتـيـ يـتـعـيـنـ موـاجـهـتهاـ. وـسـنـحـاـوـلـ إـبـرـازـ كـلـ ذـلـكـ مـنـ خـلـالـ الـأـبـوابـ الـتـيـ تـضـمـنـتـهـاـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ.

---

<sup>١</sup> وقائع المؤتمر الحكومي للتنمية وسائل الإعلام والاتصال التقرير الخاتمي والتوصيات الواردة في البند ٢(ii) اليونسكو ١٩٨٠.

## أولاً - السياسة العامة والأولويات الوطنية

### ١ - الاختيارات الاقتصادية والأهداف القادمة

لقد أقدمت تونس منذ أكثر من ثلاثة عقود على انتهاج سياسة تحرير اقتصادي قوامها إعادة الاعتبار لآليات السوق، وتشجيع المبادرة الخاصة وحرية التجارة. وقد جاءت الإجراءات والإصلاحات التي شرع في تنفيذها منذ عام ١٩٨٧، لتؤكد هذا الخيار الإستراتيجي الذي يهدف إلى إدماج تونس بصفة تدريجية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق الجديد المتميز بالحركية وعدم الثبات، اتجه الاختيار في تونس إلى اعتماد نموذج تنمية شاملة ومتوازنة، تعمل على إرساء جهاز إنتاجي يتسم بالنجاعة والتتنوع والقدرة على المنافسة. فحققت مكاسب عديدة بفضل نفس إصلاحي اتسم بالعمق والمثابرة وشمل كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي المجال الاقتصادي بدأت تونس في تنفيذ برنامج إصلاح هيكي بيادخال جملة من الإصلاحات الجوهرية شملت عديد المجالات كملاءمة الإطار القانوني والتشريعي وتحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية والإصلاح الجبائي وتعصير الجهاز البنكي وإصلاح السوق المالية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإصلاح الإدارة وتعصير أساليبها إلى جانب إبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرام العديد من اتفاقيات الشراكة الثنائية.

ولقد مكنت كل هذه الإصلاحات من تعزيز اقتصاد السوق ودفع المبادرة الخاصة ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد وإدماجه في الدورة العالمية. وتنسى في ظل هذه التوجهات تعزيز نسق النمو بصفة متواصلة وتصاعدية من مخطط إلى آخر حيث ارتفع معدل النمو من ٢,٢% في المخطط السادس (١٩٨١-١٩٨٥) إلى ٥,٣% في المخطط التاسع (١٩٩٧-٢٠٠١) وذلك بفضل تنويع مطرد لقاعدة الإنتاج وبروز قطاعات جديدة ذات قدرة تنافسية في الصناعات المعملية والخدمات ومساهمة أكبر للقطاع الخاص.

وبالإضافة لذلك توصل تنويع قاعدة الإنتاج حيث تدعت حصة قطاع الخدمات وبدرجة أقل حصة قطاع الصناعات المعملية بينما تقلصت حصة قطاعي الفلاحة والصناعات غير المعملية. كما ساهمت الإنتاجية الجمالية لعناصر الإنتاج بنسبة ٣٦% في تجسيم نسبة النمو لكامل فترة المخطط التاسع مقابل ٣٣% في المخطط الثامن وذلك بفضل مساهمة عناصر نوعية جديدة من أبرزها التحكم في التكنولوجيا واستعمال آليات التنظيم والتصرف العصري وتأهيل الاقتصاد بصفة عامة. ومكنت هذه العوامل من تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد كما يتجلى ذلك من خلال تعزيز مساهمة الصادرات في النمو حيث تطورت صادرات الخيرات والخدمات بمعدل ٧,٤% بالأسعار القارة وارتفعت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٢,٥% سنة ١٩٩٦ إلى ٤٨,٥% سنة ٢٠٠١.

ومن أبرز التطورات التي يشهدها المحيط الوطني مع بداية القرن الجديد دخول البلاد في المرحلة الخاتمية من الانتقال الديمغرافي مع ما يصاحب ذلك من تحولات في تركيبة السكان وانعكاسات مرتبطة على التشغيل وأنظمة التربية والتغطية الاجتماعية والصحة وبروز سلوكيات اجتماعية جديدة.

ونتيجة لهذه الإصلاحات وللسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة ارتفع الدخل الفردي إلى حوالي ٢١٠٠ دولار (٢٨٤٠ دينار) سنة ٢٠٠١ مقابل ٩٦٠ دينار سنة ١٩٨٦ و ٢٠٠٠ دينار سنة ١٩٩٦، وتوسعت شريحة الطبقة الوسطى لتشمل حوالي ٨٠ % من السكان.

بناء على ما تحقق من مكاسب واستنادا إلى الخيارات التي أقرتها الحكومة تتطلع تونس إلى ترسيخ مقومات المجتمع الناهض ورفع التحديات للتعجيل ببلوغ مستوى البلدان المتقدمة من خلال :

- السعي إلى ترسيخ مجتمع حر ، متظور ومتضامن يوفر مشاركة كل التونسيين في تحديد الخيارات الكبرى.
- بناء مجتمع المعرفة بجميع مقوماته بوصفه تطلاعا وفي الوقت ذاته توجها استراتيجيا لتحقيق الأهداف التنموية للفترة القادمة.
- تحسين متواصل لمستوى الدخل مع العمل على تعزيز الطبقة الوسطى والقضاء على الإقصاء والتهميش.

لقد بادرت تونس بصفة مبكرة بالاستعداد إلى تبعات الثورة المعلوماتية وتوسيع ظاهرة العولمة فأقرت في خضم التحولات توجها استراتيجيا يرتكز على تمنين دعائم الاقتصاد من خلال تأهيل الموارد البشرية وتنميتها وتطوير البنية الأساسية وتجديد الوسائل والتجهيزات وتحسين محيط الأعمال بهدف الاندماج الوعي والمتردج في الدورة العالمية<sup>٢</sup>.

## ٢ - مكانة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الاقتصاد الوطني

أكّدت النتائج الاقتصادية المسجلة في نهاية القرن العشرين متانة هذا التوجه الاقتصادي من خلال تنوع قاعدة الإنتاج وتطور نسبة الخدمات. وقد بدأت تونس بعد عشرينة من الإصلاح تجني ثمار مبادراتها في هذا المجال.

وتميز قطاع تكنولوجيات الاتصال خلال تلك الفترة بتطور هام مواكبا لمختلف التحولات التكنولوجية والتنظيمية المسجلة على المستوى العالمي وبنمو يتوافق مع مقتضيات المسيرة التنموية للبلاد وأهداف برنامج تأهيل الاقتصاد.

وتجسمت العناية التي حظي بها قطاع تكنولوجيات الاتصال بمختلف فروعه من خلال ارتفاع حجم الاستثمار ومواصلة تركيز إصلاحات تنظيمية وهيكيلية ساهمت بشكل واضح في تحقيق إنجازات هامة ونتائج فاقت في بعض الأحيان تقديرات المخطط. كما أن المخطط التاسع أقر جملة من الأهداف الطموحة في مجال المعلومات ترمي إلى تكريس مفاهيم الاندماج والمرنة والحرکية التي توفرها التكنولوجيات الحديثة وتعزيز استعمالات الحاسوب في مختلف مجالات الإنتاج وذلك في إطار المساهمة في التأهيل الشامل للاقتصاد الوطني ونشر الثقافة الرقمية.

وفي مجال تطوير البنية التحتية المعلوماتية فقد تم تحديث التطبيقات الوطنية الكبرى (أدب، إنصاف، سنداء، رفيق ...) وملاءمة البرمجيات والتجهيزات الأخرى مع متطلبات المرور إلى سنة ٢٠٠٠ في أفضل

<sup>2</sup> المخطط العاشر للتنمية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٢ تونس (المجلد الأول).

الظروف. كما تم إنشاء مشاريع جديدة تهم بالخصوص الجرافيا الرقمية والمنظومة الوطنية للحالة المدنية والإضمار الموحدة للتصدير والتوريد ونظام المراقبة عن بعد.

وسيمثل المخطط العاشر (٢٠٠٦-٢٠٠٢) مرحلة حاسمة لرفع التحديات التي تفرضها الثورة التكنولوجية ولكسب رهانات جديدة في مجالات غير معهودة.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية في قطاع تكنولوجيات المعلومات خلال فترة المخطط العاشر إلى إرساء مقومات مجتمع المعرفة والاقتصاد اللامادي التي تمثل ركيزة التطور في مطلع هذه الألفية. وستتمكن هذه الاستراتيجية تونس من مزيد الانخراط ضمن منظومة العولمة عن طريق إرساء مقومات اقتصاد المعرفة مع ما يحمل في طياته من تثمين للمهارات والقدرات والذكاء وتفعيل سلوكيات جديدة ترتكز على التجديد والابتكار والمبادرة.

وترتكز أهم التوجهات المستقبلية للقطاع على المساهمة في تطوير اقتصاد المعرفة والاقتصاد اللامادي وتدعم دوره في الاستثمار والتشغيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وستكون المرحلة القادمة نقطة تحول بارزة في سلم الاختيارات القطاعية باعتبار ما يتبعن إيلاؤه من أولوية لبعض فروع الخدمات المنصهرة في منظومة الاقتصاد الجديد والتي توفر فرصاً واعدة للتشغيل والتصدير. وتتمثل أهم التوجهات للمخطط العاشر في توفير بنية أساسية منظورة ومندمجة للاتصالات ذات سعة وجودة راقية ومتعددة الخدمات والاستعمالات بما يمكن من تطوير الخدمات الاتصالية والمعلوماتية بوصفها عنصراً أساسياً لرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة والاقتصاد الوطني بصفة عامة<sup>٣</sup>.

### ٣- برامج التنمية المحلية وعلاقتها بتكنولوجيا الاتصال

لقد حظيت التنمية المحلية والريفية بأولوية مطلقة خلال العشرية الأخيرة باعتبارها من ثوابت السياسة التنموية للبلاد. وقد مكن هذا التمثيل من تقليل الفوارق بين المناطق وتحسين ظروف العيش بالإضافة إلى تدعيم البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتنويع القاعدة الاقتصادية. ولا تزال التنمية المحلية تشكل أحد الرهانات الأساسية للمرحلة القادمة باعتبار أن تجسيم الأهداف الوطنية الكبرى وخاصة على مستوى التشغيل والاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب مساهمة فاعلة لمختلف المناطق.

ومن هذا المنطلق انبنت خطة التنمية المحلية للخمسية ٢٠٠٦-٢٠٠٢ على هذا التوجه وانصهرت في الوقت ذاته في إطار التفتح المتنامي للاقتصاد الوطني ودخول تونس في منظومة اقتصاد المعرفة وإسناد دور محوري للقطاع الخاص في دفع التنمية.

### • إنجازات المخطط التاسع

لقد شهدت التنمية المحلية خلال فترة المخطط التاسع نقلة نوعية في ظل المكاسب التي تحققت في المناطق الداخلية للبلاد بفضل موصلة الإصلاحات المؤسساتية وتكليف المبادرات. كما أولى المخطط التاسع مكانة متميزة للبنية الأساسية باعتبارها أرضية أساسية لتأمين التكامل والتضامن بين الجهات بما في ذلك قطاع الاتصال والمعلومات. وتجسيماً لذلك فقد تم توسيع شبكة الهاتف الريفي في بعض المناطق

<sup>3</sup> المخطط العاشر للتنمية ٢٠٠٦-٢٠٠٢ تونس - المجلد الثاني .

النائية من البلاد إذ بلغ عدد المستفيدين منها ٩,٣٠٠ مشترك. كما تم إنجاز التجهيز الملائم لانتقاط الهاتف الجوال وكذلك التشجيع على فتح مراكز الإنترنوت بهذه المناطق .

ولاستكمال منظومة التمويل تم إحداث نظام للقروض الصغرى بالبنك التونسي للتضامن الذي يستهدف العائلات المعاوزة محدودة الدخل من خلال مساعدتها على الحصول على قروض صغيرة ل القيام بأشطة منتجة أو لتحسين ظروف عيشها. وتسند هذه القروض الصغيرة من قبل الجمعيات المرخص لها. وقد بلغ عدد القروض الصغرى الممنوحة في هذا الإطار من قبل ٤٣ جمعية تنموية حوالي ٢٠ ألف قرض بكلفة جملية تناهز ١٠ ملايين دولار (١٤ مليون دينار) نصفها بالجهات الغربية.

ومن المنتظر أن يضطلع القطاع الخاص بدور هام في مستوى تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية في المناطق الداخلية وانخراطها في الاقتصاد اللامادي بما يسهم في تحقيق شمولية التنمية. واعتبارا لما تتيحه العولمة من فرص للتعاون الدولي فقد أوكلت الخطة الإنمائية التونسية إلى المناطق المحلية مهمة إقامة شراكة مباشرة مع نظيراتها في مختلف البلدان مما يمكن من الارتباط بالشبكات العالمية بصفة مباشرة ومن استجلاب الاستثمارات الأجنبية واقتحام سوق الخدمات ذات القيمة المضافة العالمية.

#### • استراتيجية التنمية المحلية خلال المخطط العاشر

وتستند استراتيجية التنمية الجهوية لتجسيم التوجهات الأساسية للمخطط العاشر إلى خمسة محاور رئيسية تتمثل في تحسين القدرة التنافسية للجهات وتعزيز التكامل بين الجهات والعنابة بالمناطق ذات الأولوية وتدعم دور القطاع الخاص وتطوير التعاون الدولي اللامركزي. كما ستساهم الولايات الداخلية بصورة فعالة في إدماج الاقتصاد الوطني في مسار العولمة انطلاقا من الأرضية التي تمت تهيئتها خلال فترة المخطط التاسع لإرساء دعائم اقتصاد محلي متعدد بفضل الحواجز والمبادرات التي مكنت من تطوير شبكة الاتصالات وتركيز الأقطاب الجامعية والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وتوسيع وتأهيل مراكز التكوين المهني. وسيتركز العمل في المرحلة المقبلة على مزيد تطوير المناطق الداخلية حتى تكون قادرة على الإسهام في إدماج الاقتصاد الوطني في مسار العولمة وذلك بتتوسيع أنشطتها الاقتصادية. ولمعاضدة مجهود القطاع الخاص ستكتفى الجهات لنهاية الفضاءات الصناعية فضلا عن توفير محاضن المؤسسات التي ستتركز بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية إلى جانب إحداث المجمعات للعمل عن بعد بمراكيز الولايات قصد توفير آفاق رحبة للاستثمار في الذكاء والمعارف ومساندة جهود التصدير والتشغيل بالمناطق ذات الأولوية.

ويشكل التعاون الدولي اللامركزي محورا لاستراتيجية التنمية المحلية المقبلة بما يوفره من إمكانيات أساسية لاستغلال الفرص التي تتيحها العولمة في هذا المجال. وسيساعد هذا التوجه على ارتباط المناطق الداخلية مباشرة بالشبكات العالمية وعلى استقطاب الاستثمارات الخارجية والارتباط بسوق الخدمات ذات القيمة المضافة العالمية. ولتجسيم ذلك سيتم وضع إطار مؤسسي للتعاون الدولي اللامركزي يساعد مجالس الولايات والبلديات على إقامة شراكة وإعداد برامج تعاون بين الأقاليم التونسية ومثيلاتها في الخارج <sup>٤</sup>.

## الاستنتاج

والاستنتاج من هذا هو أن تونس اهتدت إلى التوفيق بين اختيارات صعبة وتناقضات حتمتها مقتضيات العولمة في مستوى الاستثمار والتجهيز والتكلفة وأدركت أنه من الأساسي الربط بين واقعين متلازمين تجمع بينهما علاقات عضوية وتفاعلية متكاملة فلا اقتصاد حقيقياً منتجاً دون التفتح على حداثة الافتراضي ولا اقتصاد افتراضياً هادفاً دون التحام بالنشاط الإنثاجي الحقيقي. والرهان يتمثل إذن في كيفية تشبيكهما تشبيكاً كفيراً بتوفير أسباب النماء والتقدم والرقي والعدالة الاجتماعية والتساوي في الحظوظ لكل فرد من أفراد المجتمع دونما تمييز أو إقصاءٌ .

---

<sup>٥</sup> الشاذلي العياري : مقال تحت عنوان العمل العربي وتحدي المجتمع الافتراضي بمجلة المنتدى الذي يصدرها منتدى الفكر العربي بعمان العدد ١٨٤ يناير ٢٠٠١

## ثانياً - البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات

### ١ - الهيكلة الاتصالية والشبكات

تعتبر تكنولوجيا الاتصالات الوسيلة الأساسية لضمان الوجود الوطني في مناخ المنافسة العالمية وترتजز الإستراتيجية التونسية على مبدأ كسب رهانات مجتمع المعلومات بمسايرة التحولات التقنية والتحكم فيها والاندماج في المنظومات المعلوماتية الدولية. وتقوم هذه الإستراتيجية على تأهيل شبكات الاتصال والخدمات والارتقاء بها إلى أعلى درجات الجودة.

وقد ساعد كل ذلك على تقديم العديد من الخدمات الإضافية، وتكثيف ارتباط تونس بمنظومة هامة من الشبكات الدولية وتشغيل الكابل البحري من الألياف الضوئية الذي يربط تونس بآيطاليا، وكذلك الكابل البحري الذي يربطها مباشرة بـ ١٧ دولة من أوروبا وأسيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

وفي ذات الوقت تم استكمال مد حوالي ٥٠٠٠ كم من الألياف الضوئية، وذلك باستعمال تقنيات SDH التي توفر طاقة تمرير الحركة بـ 2.5 جيجابايت مع العمل على ربط كل ولاية من الجمهورية بوصلتين من الألياف الضوئية على الأقل (2 accès FO).

كما تم إدخال التقنيات والشبكات المستقبلية في ميدان تراسل المعطيات والخدمات متعددة الوسائط Multimédia وتضم حاليا شبكة تراسل المعطيات X25 بـ ٤٨٠٠ خط وهي تغطي كامل تراب الجمهورية، ويرتبط بها أكثر من ألف مشترك (مؤسسات اقتصادية وبنوك ومؤسسات إدارية) وتحقق من جهة أخرى إنجاز شبكة ATM/Frame Relay القادر على تمرير المعطيات بسرعة 2.5 BITS بيتس إلى جانب شبكة RNIS. وقد مكن ذلك من توفير خدمات متنوعة على شبكة الإنترنوت بالصوت والصورة والرقم وتطوير نظام العمل عن بعد عبر شبكات الاتصالات في مجالات الطب والتعليم والتدريب.

ولقد مكنت الاستثمارات أثناء فترة المخطط السابق من تسجيل النتائج التالية:

- تحقيق نسبة نمو للقطاع تقدر بـ ١٦,٦ % سنويا مقابل ١٥,٤ % خلال فترة المخطط الثامن.
- توسيع شبكة الاتصال وتحسين التغطية من خلال ربط ٧٠٠ ألف مشترك بالهاتف القار و ٤٠٠ ألف مشترك بالهاتف الجوال الرقمي وفتح ٢٧ مكتب بريد وبلغت نسبة تعطية في حدود ١٠٠ % للإرسال الإذاعي والتلفزيوني.
- الترفيع في نسبة الكثافة الهاتفية من ٦,٥ خط لكل مائة ساكن في نهاية المخطط الثامن إلى ١٥ بالنسبة للهاتف القار والجوال.
- تعزيز شبكات الإرسال بمد حوالي ٥٠٠٠ كلم من الألياف البصرية وتعظيم أنظمة الإرسال الرقمية.
- مواكبة قطاع البريد للتحولات الإلكترونية وتركيز منظومة نقيديات البريد وتحسين نوعية الخدمات البريدية.

أما فيما يتعلق بالجانب الهيكلي والتنظيمي فقد تمت إعادة هيكلة القطاع وذلك بإحداث الديوان الوطني للبريد وإحداث الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية وإحداث الهيئة الوطنية للاتصالات وإنشاء الوكالة

الوطنية للترددات وإحداث مركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيا المواصلات وإصدار مجلة البريد وإصدار القانون المتعلق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية والمجلة الجديدة للاتصالات وتوفير عملة افتراضية وطنية.

وفي إطار المشاركة ضمن مشاريع إقليمية دولية كبرى عملت تونس على المساهمة في مشروع الاتصالات الفضائية عبر الأقمار الصناعية (الثريا - GMPCS) الذي يغطي العالم العربي مع الجزء الشمالي للقارة الإفريقية والجزء الجنوبي لأوروبا كما شاركت في مشروع راسكوم RASCOM الذي سيعني بإطلاق القمر الصناعي الإفريقي ووقع اتفاقيتين مع شركة أوكسيجان لاقتناء سعة بـ ١٢٤٠ جيجابايت وبناء محطة دولية بتونس.

وسعيا للحضور على الساحة العالمية الإقليمية والعربية والإفريقية كانت تونس في مقدمة الدول النامية التي صادقت على الاتفاق الدولي (مارس ١٩٩٧) المتعلق بتحقيق قطاع الاتصالات الأساسية (Communication de base) وفسح المجال أمام المنافسة بهدف تخفيض تكاليف الإرسال وتنشيط قطاع الخدمات الإلكترونية والعمل عن بعد.

## - ٢ منظومة المعلومات

أما في مجال المعلومات فقد توصل العمل في نطاق برنامج متكامل يقوم على خطة وطنية هادفة إلى النهوض بهذا القطاع في المجالين العام والخاص وتفاعلاته مع توجه إستراتيجي من شأنه تشكيل المؤسسات التونسية على اختلاف أشكالها في إنتاج البرمجيات مع التقيد بمقاييس الجودة والمواصفات المسيرة لتطوير هذا القطاع.

كما اعتمدت هذه الخطة على تطوير الاستثمار (إذ كانت النسبة المخصصة لهذا القطاع في نهاية المخطط الثامن (١٩٩٤-١٩٩٧) في حدود ١,٦ بالمائة من مجموع الاستثمارات) وارتقت في أواخر المخطط التاسع إلى ٢,٤ بالمائة ، كما أن عدد الحواسيب الصغيرة الذي كان لا يزيد عن ٢٥،٠٠٠ جهاز في سنة ١٩٩٠ تضاعف عشر مرات في نهاية القرن العشرين على أقل تقدير. وارتبطت هذه الحواسيب بشبكة الإنترنوت على أوسع نطاق بواسطة مزودي خدمات عموميين وخواص. وقد وضعت كل التسهيلات والتشجيعات لاستغلالها من طرف القطاعات التربوية والاقتصادية وغيرها.

وعلى مستوى الرابط الداخلي فقد تم إنجاز شبكة وطنية للإنترانات وهي عبارة عن مجموعة مراكز ذات سعة عالية تتماشى ومتطلبات الجودة من جهة وتتضمن سبولة تمرير الحركة من جهة ثانية وتعتمد على أحد التكنولوجيات على غرار تقنيات ATM و Frame Relay والوصلات المختصة LS وشبكة تراسل المعطيات X25 والشبكات الرقمية للخدمات المندمجة RNIS.

وفي مجال تطوير البنية التحتية المعلوماتية فقد تم تجديد التطبيقات الوطنية الكبرى (أدب، إنصاف، سند، رفيق ...) وملاءمة البرمجيات والتجهيزات الأخرى مع متطلبات المرور إلى سنة ٢٠٠٠ في أفضل الظروف. كما تم إنجاز مشاريع جديدة تهم بالخصوص الجغرافية الرقمية والمنظومة الوطنية للحالة المدنية والإضبارة الموحدة للتصدير والتوريد.

كما شهدت فترة المخطط التاسع الشروع في تعریب التطبيقات الوطنية الكبرى وتركيز نظام الإرشاد والاتصال الإداري "سيكاد" على شبكة الإنترنٌت وتم إعداد المخطط التوجيهي المشترك للحاسوب بالإدارة العمومية الذي يحتوي على ثمانية تطبيقات أساسية وذلك قصد تمكين كل الوزارات من تطبيقات معلوماتية موحدة ومتكاملة تستجيب لاحتياجات الإدارة وتيسّر التفاعل بين مختلف الوزارات والهيئات الإدارية التابعة لها.

وبالتوازي تم تطوير الخدمات المتصلة بالتجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد والطب عن بعد باستعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال وإنجاز بعض المشاريع النموذجية وإحداث أروقة تجارية افتراضية تونسية في إطار مشروع التجارة الإلكترونية.

وقد تحسين مناخ الاستثمار في المعلومات تم إحداث صندوق التشجيع على الابتكار في مجال تكنولوجيات المعلومات وإحداث جائزة رئيس الجمهورية للابداع والابتكار التكنولوجي. كما تم إقرار حافز جائزة جديدة للتشجيع على الاستثمار في مجال الهندسة والخدمات الإعلامية وكذلك لدعم نسيج المؤسسات العاملة في مجال تركيب معدات الحاسوب وضبط الإطار القانوني والترتيبي للخدمات ذات القيمة المضافة واعتماد كراس الشروط للتجارة في المواد المتصلة بالحاسوب وذلك فضلا عن تطوير الإطار الترتيبية لتركيز المراقبة الفنية للتجهيزات عند التوريد.

أما الشبكات الوطنية القطاعية فهي تمثل في الشبكة الوطنية الجامعية والشبكة الوطنية للبحث والتكنولوجيا والشبكة الوطنية للبحث الفلاحي والشبكة الوطنية للصحة وشبكة التشغيل وشبكة المكتبات الجامعية وشبكة أخرى مخصصة للربط بين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التطوعية.

وتحتوي البنية الأساسية للمعلوماتية على مجموعة من النظم الوطنية والقطاعية كالنظام الوطني للإعلان الاقتصادي والنظام الوطني للإعلام القانوني ومرصد الشغل وذلك بالإضافة إلى التطبيقات الكبرى للدولة مثل إنصاف وأدب وسنداء. وقد تولت الوكالة التونسية للإنترنت ترويجها وضمان حضور تونس الفاعل عبر هذه الشبكة العالمية. وما انفك هذا الحضور يتسع بفضل التطور المستمر لعدد موزعي المعلومات (Serveurs).

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية قطاع المواصلات التي تم إقرارها خلال سنة ١٩٩٧ تقرر إحداث عدد من الأقطاب التكنولوجية على منوال مدينة تكنولوجيا الاتصالات بحي الغزاله بأريانة وذلك اعتبارا للدور الهام للتكنولوجيات الاتصال الحديثة في جلب الاستثمار وخلق مواطن الشغل لفائدة أصحاب الشهادات العليا وتصدير الإنتاج الفكري وتوفير وخلق فرص التكامل الضوري بين مجالات التكوين والبحث والإنتاج والتجديد التكنولوجي.

ويمثل قطب أريانة فضاء متاما يحتوي على مستلزمات نجاح نشاط البحث العلمي وإنتاج الأنظمة المعلوماتية وإحدى آليات الشراكة العلمية والصناعية مع القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي وينصهر هذا المشروع ضمن مركب متكمال حسب مثال توجيهي مدروس يضم كل من المدرسة العليا للمواصلات والمعهد الأعلى للدراسات التكنولوجية في المواصلات ومركز البحث للاتصالات والوكالة التونسية للإنترنت وعددا من المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بالقطاع، كما تأوي مدينة تكنولوجيا المواصلات محضنة للمشاريع توفر لخريجي التعليم العالي في مجالات الاتصال والمعلوماتية كافة الظروف الملائمة لإنجاز المبادرات الرائدة وقد نشأت قبل نهاية المخطط التاسع ٢٠ مؤسسة تشغّل ١٠٠٠ مهندس.

### ٣ - الشبكات الفضائية

اهتمت تونس بالاستعمالات الفضائية منذ انطلاقها باعتبارها أحد مجالات البحث العلمي الواعد ولعلاقتها المتينة بالإعلام والاتصالات. وقد تمثل الاهتمام في جمع المعلومات والتوجيه على تنظيم المعارض وتجسم العمل في مرحلة ثانية في إنشاء الهيكل حيث تأسست اللجنة الوطنية لشؤون الفضاء في شهر سبتمبر ١٩٨٤ ثم تم إنشاء المركز الوطني للإشعاع عن بعد خلال سنة ١٩٨٨. ويتواصل الاهتمام حتى اليوم بمشاريع نقل البرامج التلفزيونية عبر الشبكات الفضائية بالنظم التماشي والرقمي وأصبح المستهلكون ملمنين بخصائص هذين النظمين بكل دقة.

وقد راودت فكرة الاعتماد على استعمال التلفزيون الفضائي وزراء الإعلام العرب منذ مؤتمر بنزرت في سنة ١٩٦٧ وكانت تونس في مقدمة الدول العربية التي ساعدت على إنشاج مشروع عربسات وإدخاله حيز الواقع الملمس.

كما اهتمت المؤسسات المعنية والجمعيات غير الحكومية ببرامج التلفزيون المباشر ومحطات الالتقطة الهرتزية ونظمت اللقاءات المتواصلة للبحث عن الأسس القانونية والأخلاقية من أجل توظيف هذه الوسائل على أحسن وجه وتقادي مختلف المضاعفات.

واستفادت تونس من جهة أخرى من الشبكات الفضائية لتكثيف الاتصالات الهاتفية مع الخارج ويتوصل الاهتمام بهذه الاستعمالات في مجال بث برامج التلفزيون والإذاعة، وذلك منذ سنة ١٩٩٢ بواسطة الأقمار الصناعية الأوروبية والعربية.

وفي الخارج سعت الدبلوماسية التونسية إلى متابعة كل ما يجد في مستوى المنظمات الدولية حيث تابعت أعمال الندوة الثانية للشؤون الفضائية التي نظمتها هذه الهيئة بفينا سنة ١٩٨٢ وقد ساعد ذلك الحضور المبكر على إنجاح مشاركة الوفد التونسي في الندوة الثالثة للفضاء التي انعقدت بفينا في شهر جويلية من سنة ١٩٩٩.

وبصورة عامة فقد شاركت الخبرات التونسية في مختلف التظاهرات الفضائية بما في ذلك الندوات السنوية الكبرى للفيدرالية الدولية للفضاء IAF من خلال منظمات المجتمع المدني والجمعيات العلمية. كما تحتل تونس منذ سنة ١٩٩٤ منصب عضو دائم بالأكاديمية الدولية للفضاء (IAA) وتشترك بخبراتها في اللجان المختصة بهذه الأكاديمية. ومن الأكيد أن هذه الأرضية ستساعد على الاستفادة الكبرى من الاستعمالات الفضائية التي ستتضاعف المرات العديدة في مجالات كثيرة مثل الاتصالات والتلفزيون والاستشعار عن بعد والبحث العلمي، كما أنها ستمتد إلى قطاعات حساسة في الميدان الطبي والتعليمي والمالي والإداري والأمني، ذلك أن مجتمع المعلومات سوف يقوم أيضا على هذه الشبكات بعد أن أثبتت قدرتها على الإرسال السريع والجودة الكاملة والتكامل مع النظم الرقمية وأصبحت قابلة للتفاعل بأثمان زهيدة من خلال نظام الفيسات VSAT وغيره من نظم الحوار والمحاضرة عن بعد.

واقتناعا بجذب الاستعمالات الفضائية على اختلاف أشكالها شاركت الخبرات التونسية في إعداد مشروع القمر صناعي للاتصال ومن المنتظر إنجازه خلال السنوات القادمة في مستوى مغاربي من أجل ضمان مردوده الاقتصادي والعلمي.

#### ٤- القطاع السمعي المرئي

يمثل القطاع السمعي البصري مكونا أساسيا من مكونات المنظومة الاتصالية الوطنية في بعدها الداخلي والخارجي وقد شهد هذا القطاع تطورا في مستوى الكم والكيف يتجلّى في ازدياد عدد القنوات الذي نتج عنه ارتفاع حجم البث الجملي وفي التحسن المطرد لنوعية البرامج المقدمة التي احتل فيها الإنتاج الوطني نسبا محترمة.

وقد اتجهت العناية إلى توفير الآليات الضرورية لتأهيل القطاع السمعي البصري من خلال إعادة هيكلة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون وبث برامجها على شبكة الأنترنات . كما تسعى تحويل إشارة "قناة ٧" إلى إشارة رقمية أي ذات جودة عالية، بعد إبرام اتفاقية مع شبكة (T.P.S) المعروفة أن هذه الشبكة تبث عبر القمر الصناعي الأوروبي "يوتلسات" Eutelsat باقة مشفرة من القنوات العربية من بينها القناة الوطنية التونسية.

ويحدّر التذكير في هذا الصدد بأن تونس أبرمت اتفاقيتين مع مؤسسة راديـو وتلفزيون العرب (ART) وشركة "أوربيت" تتعلق الأولى بضبط شروط إقامة واستغلال شبكة توزيع البرامج التلفزيونية عبر الكابل والأقمار الصناعية ، وتنطلق الثانية بتسويق البرامج التي تقدمها شركة "أوربيت" بالبلاد التونسية بواسطة الأقمار الصناعية.

وتلتزم كل من مؤسستي (ART) وأوربيت بمقتضى الاتفاقيتين:

- أ- بتأمين بث برامج القناة الفضائية الوطنية "قناة ٧" على أوسع نطاق في العالم ولا سيما منطقة الخليج وأمريكا الجنوبية ضمن شبكات المؤسستين.
- ب- بتخصيص جزء من برامج باقات الشبكتين لبث الإنتاج التونسي.
- ج- بتوفير حد أدنى من التمويل لدعم الإنتاج المشترك وبما يساهم في تكثيف الإنتاج وتطوير جودته .

#### الاستنتاجات

يتجلّى من خلال الإنجازات والمشاريع المشار إليها مدى التكامل والترابط بين مختلف القطاعات المتصلة بشبكات المعلومات أو بالمضمون الإعلامي والبرمجيات كما يبرز من خلالها مدى تأثير هذا الترابط في العمل الإنمائي الشامل داخل حدود الوطن أو خارجه من أجل توظيف التكنولوجيات الحديثة عبر صيغ جديدة للعمل وتقديم الخدمات عن بعد ذلك أن المستقبل سيكون لمن يعلم في إطار جماعية للتفاعل مع مقتضيات العولمة. ويبقى السؤال مطروحا حول نوعية التجهيزات المطلوبة في الأوساط العائلية من حيث التكالفة ونسبة الاستعمال الشعبي.

## ثالثاً- الرهانات والتحديات

إن التكنولوجيا الجديدة ستساعد على تنمية الاقتصاد وستثري موارد ثقافتنا وستخفيض من التوترات في الحياة الاجتماعية بما أنها ستحل لأي واحد الفرصة للعمل في بيته وبفضلها أيضاً ستخف الضغوط على الموارد الطبيعية لأن المنتجات ستنتقل في شكل نبضات "بيتس BITS" لا في شكل بضائع مصنعة لها حجم وزن. وسوف نشهد في مجتمع المعلومات وسائل تمكن من الإنتاج بصفة أعمق ومن التعلم بطريقة أفضل ومن التسلية بأسلوب أرقى. لكن رغم التفاؤل، فإن التكنولوجيا الرقمية سوف تكون أيضاً مصدراً للمخاوف.

وإنه لحق لكل مجتمع أن يتساءل عن عمق التغيرات التي ستدخلها تكنولوجيا الإعلام والمعلومات على حياته وكيف سيكون مستقبله أمام هذه الثورة العارمة. ويوجد في تونس اهتمام واسع بهذه التحديات التي تواجه العالم أجمع وفي ذات الوقت يسعى الباحثون الاجتماعيون والاقتصاديون المشرفون على وضع الخطة الإنمائية إلى استجلاء العقبات والتحديات التي قد تواجه المجتمع التونسي عند التقدم في بناء هذا المجتمع الجديد وخوض غمار ثورة المعلومات العارمة.

### ١- التحديات القطاعية المشتركة

#### أ- التحدى السياسي

سيكون للطريقات السريعة للإعلام والمعلومات تأثيرها المتميز على العمل السياسي في الداخل إذ ستساعد على تكثيف فرص الحوار والمشاركة الجمعياتية إلا أنها ستؤدي إلى إقصاء من لا يقدر على استعمال تكنولوجيا الاتصال والاستفادة منها. أما على المستوى الدولي فإن ما يخشى هو تعمق الفجوة التي تفصل البلدان الفقيرة عن البلدان الغنية إذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة. ومن بين هذه الإشكاليات والمخاطر العوامل المهددة للسيادة الوطنية واستقلالية القرار وتجاوزات الشركات العابرة للحدود وغياب الضوابط الأخلاقية المطلوبة عالمياً لتأمين حرية التعبير وتلافي مختلف مظاهر التضليل الإعلامي.

#### ب- التحدى التشريعي (حدود القانون الدولي)

إن انتشار شبكات الاتصال بالكثافة المنتظرة لن يخلو رغم الإيجابيات العديدة من سلبيات قد تصل إلى حد الإجرام. فجرائم الكمبيوتر تتصل بمظاهر متعددة وتنتفاوت من حيث الضرر والخطورة وتمس بالأمن العام وبالأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن الثقافي.

وبالإضافة إلى هذا الوضع فإن تحرير قطاع الاتصالات وتنظيم التجارة الإلكترونية على أوسع نطاق عالمي يستوجب إطاراً تشريعياً وقانونياً دولياً موحداً لتأمين الخدمات الإلكترونية وتنظيم التفاعل عبر شبكة إنترنت على قدم المساواة والالتزام المتبادل بقواعد التجارة والمنافسة الشريفة.

وتفيد الدراسات الحاجة الملحة إلى قوانين دولية لتنظيم تجارة المعلومات وحمايتها من المغتصبين، ولذلك وجّبت مواجهة حالات الاحتكار وأغتصاب الملكية الفكرية ومعالجة هذه النزعة باتخاذ التدابير اللازمة على المستويين الوطني والدولي، وذلك بإقرار تشريعات واتفاقيات دولية مناسبة أو بمراجعة القوانين والاتفاقيات القائمة بشأن الاتصالات وحقوق التأليف وبراءات الاختراع والاستناد إلى معايير يضبطها المشرعون وتراعي مصالح البلدان النامية مثل غيرها من الدول.

### **ج- التحدي الاقتصادي (توفير الاستثمار وتكثيف التصدير)**

تنصل التحديات بالنشاط الاقتصادي في مختلف مظاهره فهي تتصل بالتمويل والتصدير والاستثمار وتطرح مجموعة من التساؤلات وفي مقدمتها ارتفاع التكاليف. ذلك أن منظومة باهظة الثمن لا ينخرط فيها إلا بضعة مؤسسات كبرى وعدد من الميسورين لن تكون طريقاً سريعة للاتصال بل ستكون مجالاً خاصاً بالمحظوظين، ولن يكتب النجاح إلا إذا توفرت جل أنواع الخدمات لكافة أفراد المجتمع.

ثم إن إنتاج المحتويات يمثل نفقات باهظة ويستوجب تحقيق المردودية ومطالبة المستخدمين بدفع مقابل الاستفادة. وستخفيض الأسعار بقدر ارتفاع عدد المنتفعين بالخدمات المختلفة. ومن جهة أخرى نحن لا نجهل التفاوت القائم حالياً في جل البلدان النامية بين المدن الكبرى والأرياف، فهل يجب على الحكومات أن تمول ربط المناطق الريفية بهذه الشبكات السريعة لاستراك الواقع أو أن ترفع تكاليف استعمال الهاتف؟

وبعبارة أخرى هل يتبعن على الدولة أن تتدخل لتضمن وصول الطريق السريعة للمعلومات إلى كافة المستعملين مهما بعده المسافات وارتفعت التكاليف؟ ولكن هل يسمح نسق المنافسة العالمية بالاستثمار الباهظ في هذا المجال الجديد؟

### **د- التحدي الاجتماعي والتشغيل الكامل**

إن التفكير يتجه في هذا المجال أولاً إلى الإنسان، فهل ستقرض أنواع العمل المتاحة اليوم وهل سنكون قادرين على التأقلم مع طرق العمل الجديدة؟ وهل أن ثورة المعلومات ستؤول إلى بطالة متزايدة في صفوف الكهول؟ وما هو مدى خطورة الفجوة الرقمية بين الأجيال؟ وبين الذكور والإثنيات؟ وما لا شك فيه أن البعض من قطاعات النشاط ستزول وأن أعمالاً أخرى وقطاعات جديدة ستظهر للوجود.

إنه يوجد داخل المدينة الواحدة حاجز عميق يفصل بين الأحياء المشبكة التي تحضرن المؤسسات الكبرى وتعمل بها خبرات قادرة على الاستفادة القصوى من الشبكات وإفاده عائلاتها منها، وبين مناطق أخرى غير مكتنزة بالوعود الجديدة ويعيش سكانها في جو من الانكماش والشعور بالتهميش . والواجب يقتضي الاهتمام بهذه الشرائح وإشعارها بأنها أطراف قادرة على المساهمة في بناء المجتمع الجديد من خلال مهنتها اليدوية المتواضعة وذلك باكتساب الحد الأدنى من التأهيل الملائم والتدريب.

### **هـ- التحدي التربوي**

إن عولمة التعليم هي هدف النظام العالمي الجديد بعد عولمة التجارة والصناعة . وإن الإرادة الوطنية سوف تفقد قدرتها على التحكم في الواقع وتحل محلها المؤسسات العالمية إن هي لم تبادر بتطوير نظمها التعليمية . وإنه بقدر القناعة بعالمية العلوم وتشجيع الشباب على الالتحاق بالجامعات الكبرى في المراحل المتقدمة من الدراسة ، فإنه لا يمكن التهاون بالظاهرة التجارية المفرطة حيث قد تستخف بعض المؤسسات الهدافلة للربح بمعنى الرسالة التعليمية فتتاجر بشهادات الاستحقاق لمن يرغب في شرائها ويقدر مالياً على ذلك ، دون أن يتتوفر لديه التأهيل العلمي الملائم .

وهذا ما يدعو إلى تكثيف الجهد في إنتاج البرامج التعليمية الرقمية وإعطاء الأولوية في ذلك إلى المادة التعليمية الموجهة للطفلة والدروس العلمية المتصلة بخصوصياتنا الثقافية و هويتنا الوطنية .

### ح- التحدى الثقافي الأخلاقي

إن الشبكات السريعة للمعلومات سوف تزيل الحدود وسوف تساعد على بروز ثقافة عالمية وتتوسع ثقافي يعكس نزعة العولمة الاقتصادية . إلا أن التوازن بين القيم الحديثة والتقاليد في المجتمعات النامية سوف يتغير بقدر ما تفتح الشبكات السريعة للمعلومات من آفاق جديدة . ومظاهر التحرير كثيرة متنوعة ، منها ما يتصل بالعقيدة والدين ، ومنها ما يتصل بالتاريخ والتراث . وفي هذا السياق لا بد من التذكير بأن نسبة ٨٠ بالمائة من المعلومات التي تمر عبر الطريق السريع للمعلومات هي بلغات دولية ، ولا يتجاوز نصيب اللغة العربية منها الحد الأدنى . كما أنه لا يخفى علينا ما لهذه الشبكات من تأثيرات على الصغار والمراهقين . فهل يمكننا مجابهة هذا التحدى على المستوى الدولي دون الوقوع في شراك الرقابة والتحجيم ؟

### ٢- التحديات والمراهنات في الخطة الإنمائية التونسية ٢٠٠٦-٢٠٠٢

وبالإضافة إلى اهتمامهم بالعقبات التي تواجه مختلف البلدان النامية بما لها من انعكاس شامل فإن المسؤولين التونسيين سخروا مجموعة من العقبات والتحديات المتصلة مباشرة بالتجربة الوطنية .

\* ويبرز التحدى الأول في مجال تأهيل الموارد البشرية ، إذ يتمثل الأمر في الارقاء بالمؤهلات لجعلها قادرة على استيعاب حركة التقدم العلمي والتكنولوجي وتكيف استعمالها حسب الحاجة وإلى التأقلم المستمر وال سريع مع المستجدات وهو ما يقتضي تكريس مبدأ التعلم مدى الحياة .

وقد تمكن الوسائل التكنولوجية من تجسيم هذا المبدأ بفضل ما توفره من إمكانيات واسعة وما تتسم به من مرونة ونجاعة للدراسة والتعليم والتكون المتبادل ، إلا أن ذلك يتطلب جهودا مضاعفة ووعيا جماعيا وتكلفة مضافة .

\* ويتمثل التحدى الثاني في توفير بنية أساسية متطورة ، ومتدرجة ، وذات سعة كافية وجودة راقية تغطي كل البلاد وتكون في متناول الجميع ويعين حسن توظيفها وتأمين استعمالها في مختلف المجالات وعلى النحو الأمثل إلا أن ذلك يتطلب موارد مالية هامة .

\* ويتعلق التحدى الثالث بتأهيل طرق العمل والإنتاج والمبادلات وإسداء الخدمات بحث جميع الأعوان الاقتصاديين على وضع التجهيزات والمعدات وأطر التنظيم والتصرف الملائمة والكفيلة بالاستفادة من التكنولوجيات الحديثة وشبكات الاتصال لما لها من قدرة على تحسين الإنتاجية والارتقاء بجودة الإنتاج لمجابهة مقتضيات المنافسة الكاسحة ويتطلب ذلك تأهيلا شاملا .

\* ويكون التحدى الرابع في المعلومة ذاتها ببعديها الاستراتيجي والعملي إذ هي تحتل مركزا محوريا في مجتمع المعرفة باعتبارها أداة لنقل المعرفة والذكاء من ناحية ووسيلة للتعرف على المحيط والمستجدات وركيزة للاستشراف واستقراء المتغيرات من ناحية أخرى ولذلك فإن الأمر يقتضي تطوير طرق التعامل مع هذه المعلومة واعتبارها موردا للثروة وتنمية القدرة الوطنية على إنتاجها وتحليلها وتبادلها بالاعتماد على

**النظم والشبكات المندمجة** وهو ما يتطلب ربطاً وثيقاً مع الشبكات العالمية للمعلومات وتعزيز مراكز اليقظة في جميع المواقع .

\* **أما التحدي الخامس** وهو يتصل بالشغل فإنه يمكن في الاستجابة لكل الطلبات ويفترض أيضاً تحسين الدخل الفردي لكل فئات المجتمع وفي مختلف المناطق الداخلية .

وبالرغم عن تراجع نسبة البطالة بفضل تصاعد نسق النمو ومردود الآليات المحدثة فإن مقتضيات الفترة القادمة تتطلب بذل المزيد من المجهودات . باعتبار ارتفاع حجم الطلبات الإضافية التي ستبلغ ذروتها خلال المخطط العاشر ونظراً للتحولات الهيكلية التي تشهدها طلبات الشغل بتتامي عدد حاملي الشهادات العليا وبتواصل تدفق العنصر النسائي .

وبذلك فإن هذا التحدي يقتضي بالإضافة إلى بناء اقتصاد المعرفة وتنمية الموارد البشرية بذل مجهودات هامة لمزيد تنويع القاعدة الاقتصادية واستغلال الفرص الكامنة في القطاعات التي تتوفر فيها ميزات تنافسية وإمكانيات تصديرية لاسيما في الصناعات المعملية والخدمات عن بعد .

\* **ويتمثل التحدي السادس في دفع نسق التصدير** ، ذلك أن تعزيز النمو يبقى مرتبطة بنمو الصادرات على نسق يفوق نسق تطور الناتج الوطني الإجمالي رغم الضغوط المرتفعة بسبب تنامي المنافسة في الأسواق الخارجية وبروز مزاحمين جدد خاصة في السوق الأوروبية .

\* **ولعل التنمية المحلية والريفية هي أكبر التحديات** باعتبارها من ثوابت السياسة الإنمائية للبلاد لما لها من قدرة على تحقيق المكاسب من خلال تقليل الفوارق بين المناطق الداخلية وتحسين ظروف العيش وتدعيم اللامركزية واللامحورية وتتوسيع القاعدة الاقتصادية والانصهار في منظومة اقتصاد المعرفة . ولذلك فإن هذه الرهانات تستوجب توظيفاً ملائماً ل مختلف تكنولوجيات الاتصال من أجل تطبيقها ، وتحقيقها . ويبقى رفع هذه التحديات رهين درجة تفاعل الأفراد والمجموعات مع التكنولوجيات الحديثة وقدرتهم على تجاوز الحواجز الثقافية والسلوكية لتعظيم توظيفها في جميع أوجه أنشطتهم .

ومن جهة أخرى فإن تغير نسق النمو الديمغرافي يمثل تحدياً لا يستهان به إذ ينبغي الاستعداد إلى ما بدأت تقرره التحولات الديمografية من تغيرات في تركيبة السكان وما سينجر عنها من سلوكيات اجتماعية جديدة إذ سيتواصل انخفاض نسق النمو الديمغرافي وما سيتبع ذلك من ارتفاع في عدد السكان الذين تفوق أعمارهم ٦٠ عاماً ومن تأثير على أنظمة التغطية الاجتماعية والصحية .

\* **أما التحديات الأخرى وهي عديدة** فإنها تستدعي المحافظة على ديمومة نسق النمو على المدى الطويل ومواصلة تعصير الجهاز المالي والبنكي وتأهيل الإدارة والحفاظ على سلامة التوازنات العامة كما أنها تستوجب التنمية المستدامة بالمحافظة على المحيط البيئي والثروات الطبيعية وحمايتها من الاستعمال المفرط ووضع استراتيجيات ملائمة لمقاومة الجوانح الطبيعية والأفات .

إن هذه الرهانات تقضي بصورة عامة تعزيز قاعدة الاستقرار والوثام الاجتماعي التي تفترض مواصلة الجهد لتحسين القدرة الشرائية وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى والقضاء على أسباب الفقر وتوفير ظروف العيش اللائق وتطوير الخدمات الصحية وتقريبيها من المواطن وتعليم التغطية الاجتماعية وإصلاح أنظمة التأمين على المرض والعناية بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية . وتمثل هذه التحديات منطلق

التوجهات الكبرى للتنمية الاجتماعية في الفترة القادمة وهي تتطلب وضع السياسات والبرامج لتجسيمها بمشاركة مختلف مكونات المجتمع ، كما أنها تبقى رهينة تفاعل الأفراد والمجموعات مع التكنولوجيات الحديثة وقدرتهم على تجاوز الحواجز الثقافية والسلوكية لتعيم توظيفها لصالحهم .

والاستنتاج هو الشعور في تونس بضرورة التحرك على المستوى الوطني وعلى المستوى العالمي في ذات الوقت لمعالجة العقبات المذكورة مع إعطاء أولوية مطلقة لقضايا التشغيل المطور ومظاهر الفجوة الرقمية النوعية والعديدة والحاجة إلى تكثيف الحوار الحضاري عبر الشبكات الرقمية وإيجاد آليات تشريعية وأدبيات تردع عن سلوك مخل بالأخلاق ومضر للإنسانية.

## رابعاً - الإطار القانوني لتنمية الاقتصاد الإعلامي الجديد

### ١- الاعتبارات المبدئية

إن تحرير قطاع الاتصالات وتنظيم التجارة الإلكترونية على أوسع نطاق عالمي يستوجب تشريعاً وقانوناً دولياً لتأمين الخدمات الإلكترونية وتنظيم التفاعل عبر شبكة إنترنت على قدم المساواة والالتزام المتبادل بقواعد التجارة والمنافسة الشريفة.

ذلك أن انتشار شبكات الاتصال بالكثافة المنتظرة لن يخلو رغم الإيجابيات العديدة من سلبيات قد تصل إلى حد الإجرام . فجرائم الكمبيوتر تتصل بمظاهر متعددة وتنفاوت من حيث الضرر والخطورة وتمس بالأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن الثقافي .

وتفيد الدراسات حول هذا الموضوع ، الحاجة الملحة إلى قوانين دولية لتنظيم تجارة المعلومات وحمايتها من المغتصبين . ولذلك وجبت مواجهة حالات الاحتكار واغتصاب الملكية الفكرية ومعالجة هذه النزعة باتخاذ التدابير اللازمة على المستويين الوطني والدولي، وذلك بإقرار تشريعات واتفاقات دولية مناسبة أو بمراجعة القوانين والاتفاقيات القائمة بشأن الاتصالات وحقوق التأليف وبراءات الاختراع والاستناد إلى معايير يضبطها المشرعون وتراعي مصالح كل البلدان .

فهل يوجد قانون قابل للتنفيذ على الساحة الدولية يؤمن سلامه كافة البلدان ؟ هذا هو التحدي الكبير المطروح اليوم عالمياً وداخل كل بلد .

لقد خضع قطاع الاتصال والمعلومات في تونس كما كان ذلك في عدد من البلدان المصنعة والناهضة منذ أوائل الثمانينات لاصلاح فرضته التحولات السياسية العالمية والتوجهات نحو الشخصية وتحرير الاتصال والمعلومات .

وقد اعتمد إصلاح قطاع الاتصال والمعلومات في العالم خصائص وأشكالاً تختلف من بلد إلى آخر وفقاً للأحوال الخاصة والظروف المميزة وتمثلت الخطوط الكبرى لهذه الإصلاحات بتونس في :

- أ - تطور دور الدولة من متدخل مباشر إلى دور المسؤول عن التنظيم .
- ب - تعزيز قابلية التكيف مع استراتيجيات العولمة في ضبط سياسات الاتصال والمعلومات ودعم استراتيجيات التكامل .
- ج - افتتاح قطاع الاتصال والمعلومات باعتماد قواعد تنظيمية تضمن المنافسة الحرة في بعض القطاعات مع وضع تنظيم للالتزامات ولمفهوم معين من الخدمة العمومية.

وقد مثل الإطار القانوني شرطاً أساسياً لتطور القطاع ، إذ أتاح لكل الأطراف المعنية إمكانية تحديد استراتيجياتها وفقاً لتقديرات مسبقة .

كما أن تهيئة المحیط التنظيمي المتميز بالوضوح والشفافية اعتبرت شرطاً أساسياً لتسهيل الاستثمارات الخاصة وتشجيعها .

وقد شرعت عديد بلدان العالم ، منذ بضع سنوات ، في تعديل القوانين الأساسية أو صياغة قوانين جديدة للاتصالات . وتجسد هذه القوانين التغير الحاصل في مفهوم دور الدولة في تنظيم قطاعات الاتصال والمعلومات وإدارتها .

ومن هذا المنطلق أدرجت تونس محور الإصلاح والتشريع والتنظيم ضمن تمثيلها الرامي إلى تطوير مجتمع الاتصال والمعلومات ، آخذة بعين الاعتبار الحاجة إلى تكيف قطاع الاتصال والمعلومات مع التوجهات الجديدة وما يقتضيه ذلك من معايرة للتوجه العالمي ومع مراعاة طبيعة المحيط المؤسسي الخاص بها فبادرت باتخاذ جملة من الإجراءات وسن التشريعات الحديثة . وفيما يلي تذكير موجز بأهم التدابير .

## - ٢ - الترتيبات الإدارية

- لقد ظهر الاهتمام بشبكة الإنترن特 منذ سنة ١٩٨٩ إذ بدأ تشغيل ربط EARN/BITNET باستعمال خط X.25 .
- وارتبطة في سنة ١٩٩١ تونس بشبكة الإنترن特 العالمية من خلال ربط المعهد الإقليمي للإعلامية والاتصالات بتونس (IRSIT) بالمعهد الفرنسي للبحوث في الإعلامية التطبيقية (INRIA) باستعمال بروتوكول الإنترن特 IP على خط مؤجر X.25 .
- وتم في سنة ١٩٩٣ إحداث الشبكة الوطنية للبحث التكنولوجي (RNRT) لربط مراكز البحث العلمي التونسية بالإنترن特 .
- وكان في سنة ١٩٩٦ إحداث الوكالة التونسية للإنترن特 التي أوكلت إليها مهمة التصرف في خدمات الإنترن特 وتكنولوجيات الشبكات وحسن استغلالها وتسويقها .
- وأصدرت في سنة ١٩٩٧ وزارة المواصلات نصوصا قانونية تنظم خدمات الاتصال ذات القيمة المضافة بما فيها خدمات الإنترن特 . وقد مكنت هذه الإجراءات من بعث هياكل أخرى لإسداء خدمات الإنترن特 قصد إحالة إمكانية الارتباط بالشبكة للقطاعين العام والخاص .
- ومنذ شهر سبتمبر من السنة نفسها ، أنشئت ٩ هياكل لإسداء خدمات الإنترن特 بعد أن كانت الوكالة التونسية للإنترن特 المتصرف الوحيد في جل الاسترakanات .
- وتم في السنة ذاتها إحداث لجنة وطنية للتجارة الإلكترونية تضم عدة مجموعات عمل وتمثل مهمتها في وضع الاستراتيجية والبنية الأساسية اللازمة للتجارة الإلكترونية في تونس .
- واتخذت الحكومة التونسية في سنة ١٩٩٩ جملة من الإجراءات الهدفية إلى تهيئة الأرضية للتجارة الإلكترونية .
- ونشر بتاريخ ١٥ جانفي ٢٠٠١ القانون عدد ١ المتعلق بإصدار المجلة الجديدة للاتصالات .

## - ٣ - النصوص التشريعية والقرارات

### أ- استغلال الشبكات العمومية

- الأمر عدد ٨٠١ بتاريخ ١٠ أفريل ٢٠٠١ المتعلق بشروط وطرق إسناد رخص إحداث واستغلال الشبكة العمومية للهاتف الجوال .
- الأمر عدد ٨٣٠ بتاريخ ١٤ أفريل ٢٠٠١ المتعلق بالمصادقة على اقتناص التجهيزات السلكية واللاسلكية .

- الأمر عدد ٨٣١ ب تاريخ ١٤ أفريل ٢٠٠١ المتعلق بالشروط العامة للربط وطريقة تحديد التعريفات.
- الأمر عدد ٨٣٢ المحدد لشروط الآليات إنشاء واستغلال الشبكات العمومية للاتصالات .
- قرار وزير تكنولوجيات الاتصال مؤرخ في ١٠ أوت ٢٠٠١ يتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني للترقيم والعنونة .

#### **ب- الخدمات ذات القيمة المضافة**

- قرار وزير المواصلات بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٩٧ المتعلق بتعريف وترتيب الخدمات ذات القيمة المضافة في قطاع الاتصالات .
- قرار وزير المواصلات بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٩٧ المحدد لشروط وترتيب استعمال التشفير في استغلال الخدمات ذات القيمة المضافة .

#### **ج- المراكز العمومية للاتصالات**

- قرار وزير المواصلات بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٩٨ المكمل لقرار ١٩ مارس ١٩٩٨ المتعلق بالموافقة على كراس الشروط المحددة للشروط التقنية والإدارية لاستغلال المراكز العمومية للاتصالات .

#### **د- التجارة الإلكترونية**

- قانون عدد ٨٣ المؤرخ في ٩ أوت ٢٠٠٠ الخاص بالمبادلات والتجارة الإلكترونية .
- تنقيح مجلة الالتزامات والعقود بتاريخ ١٣ جوان ٢٠٠٠ الذي تم بموجبه الاعتراف بالإمضاء الإلكتروني مثل الإمضاء بخط اليد أو الوثيقة المكتوبة .

#### **٤- مؤسسات الأقطاب التكنولوجية والنصوص التطبيقية**

- أمر عدد ٢١٨٩ مؤرخ في ١٧ سبتمبر ٢٠٠١ يتعلق بإحداث القطب التكنولوجي "الغزال" لتكنولوجيات الاتصال" وبضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق تسويقه .

#### **الاستنتاج**

لقد مهدت هذه القوانين والإجراءات الإدارية لإرساء أسس مجتمع المعلومات في المرحلة القادمة وستكون الأرضية الملائمة لتحقيق أهداف المخطط العاشر ومن المنتظر أن يتواصل التطوير التشريعي لتيسير تحقيق مختلف الاختيارات المرسومة . على أن التشريعات والأدبيات على المستوى الوطني لا تكفي وحدها إذا لم تساندها آليات قانونية دولية وأدبيات للسلوك وأجهزة للتحكيم لتأمين التفاعل مع المحيط الخارجي وعبر الشبكات العالمية .

## خامساً- التوجهات المستقبلية لبناء مجتمع المعلومات

تعتبر وثائق المخطط العاشر أنساب مرجع للتعرف على التوجهات المستقبلية في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ولإدراك مدى أهمية التطبيقات الرقمية في مختلف القطاعات الاقتصادية ومجالات الحياة الاجتماعية .

### - ١- الأهداف العامة للمخطط العاشر (٢٠٠٦-٢٠٠٢)

لقد تم إعداد المخطط العاشر للتنمية (٢٠٠٦-٢٠٠٢) في ظرف عالمي صعب . إلا أن ذلك لم يمنع من تأكيد الأهداف التي تحظى بالأولوية ومن تجاوز النسق الذي اعتمد في المخطط السابق في العديد من المجالات . فقد تم الإبقاء على نسق رفيع للتنمية في حدود ٥,٥ % في السنة وهو ما يقتضي تعزيز مساهمة الإنتاجية العامة لعناصر الإنتاج ، والتوفيق في الصادرات بنسبة ٦ % في السنة إضافة إلى تعزيز الإصلاحات لدعم أسس اقتصاد ليبرالي وتنمية الموارد البشرية وتعزيز البنية التحتية .

وقد ضبط المخطط العاشر من بين أهدافه التوفيق في قسط القطاع الخاص في الاستثمار الجملي إلى معدل ٥٧ % وإلى ٦٠ % في نهاية عام ٢٠٠٦ مقابل ٥٣,٩ % أثناء فترة المخطط التاسع . وستتركز الجهد على الإسراع في نسق تنمية الخدمات والخدمات عن بعد التي ستتمو ببنسبة ٧,٥ % مقابل ٧ % أثناء المخطط السابق ، وعلى الإسراع في نسق تتنفيذ خطة تأهيل المؤسسات الخاصة لتشمل ١٦٠٠ مؤسسة إضافية ، وتدعم ببرنامج الجودة لتنتفع به ٤٥٠ مؤسسة جديدة مع إعطاء دفع جديد لبرنامج خصخصة المؤسسات العامة باستكمال خصخصة الشركات العاملة في القطاعات التنافسية وفتح رأسمال بعض المؤسسات العامة الأخرى بالإضافة إلى فتح بعض الأنشطة التي كانت لحد الآن من اختصاص الدولة إلى الاستثمار الخاص وذلك عبر نظام الالتزام والمناولة .

وتبلغ الاستثمارات الجمبلية المقدرة لفترة المخطط العاشر ، على أساس المعطيات الأخيرة لنسبة صرف الدولار ، ٣٤ مليارا من الدولارات ( ٤٧,٢٠٠ مليون دينار تونسي ) ، أي بزيادة ٢٧ % بالنسبة إلى المخطط التاسع .

ولتمويل حاجياتها ، فقد اعتمدت تونس في المقام الأول مثل عادتها ، على إمكاناتها الخاصة . وللهذا الغرض ، فقد رسمت نفسها هدفا يتمثل في التوفيق في الأدخار الوطني لتغطية حاجاتها إلى حدود ٧٢ % مقابل ٦٨ % أثناء الخمسية المنقضية . كما تعلو تونس كذلك على تنمية علاقات التعاون والشراكة مع شركائها من البلدان والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية لتغطية حاجاتها المتبقية من التمويل والمقدرة بـ ٢,٥ % مليار دولار .

وقد أولى المخطط العاشر لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال مكانة لم يحظ بها من قبل من حيث حجم الاستثمارات وتقديرات التشغيل، وبرامج التعليم والتكون .

ويبرز هذا الاهتمام في التوجهات التي ضبطتها الحكومة لتمكن هذا القطاع من مواكبة العمل التنموي ، ولتأهيل تونس للانخراط في مجتمع المعلومات .

## الأهداف الرئيسية في مجال الاتصالات

يمثل قطاع تكنولوجيات الاتصال مع بداية الألفية الثالثة أبرز ركائز اقتصاد المعرفة، وعوامل أساسية لتنشيط الدورة الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية وجلب الاستثمار ودفع نسق التشغيل في ظل محيط اقتصادي يتسم بتحولات سريعة وعميقة أفضت إلى تنامي الانفتاح واحتضان المنافسة .

وقد تميز قطاع تكنولوجيات الاتصال خلال فترة ١٩٩٧-٢٠٠١ بتطور هام مواكباً لمختلف التحولات التكنولوجية والتنظيمية المسجلة على المستوى العالمي وبنمط يتوافق مع متطلبات المسيرة التنموية للبلاد وأهداف برنامج تأهيل الاقتصاد .

وتجسدت العناية التي حظي بها قطاع تكنولوجيات الاتصال بمختلف فروعه خلال المخطط التاسع من خلال ارتفاع حجم الاستثمارات التي تجاوزت مليار دولار (١٣٩٥ مليون دينار) ومواصلة تركيز إصلاحات تنظيمية وهيكيلية ساهمت بشكل واضح في تحقيق إنجازات هامة ونتائج فاقت في بعض الأحيان توقعات المخطط .

وتمثل المرحلة القادمة نقطة تحول بارزة في سلم الاختيارات القطاعية باعتبار ما يتعين إيلاؤه من أولوية لبعض فروع الخدمات المنصهرة في منظومة الاقتصاد الجديد والتي توفر فرصاً واعدة للتشغيل والتصدير . وتتمثل أهم التوجهات للمخطط العاشر في توفير بنية أساسية متقدمة ومندمجة للاتصالات ذات سعة وجودة راقية ومتعددة الخدمات والاستعمالات .

وترمي الخطة التنموية لقطاع تكنولوجيات الاتصال إلى بلوغ هدفين رئيسيين :

- الرفع من حصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٣ % إلى حوالي ٧,٠ % بتحقيق معدل نمو بـ ٢١,٦ % سنوياً مقابل ١٧ % في المخطط التاسع .
- مساهمة مرتفعة للقطاع في إحداث فرص العمل التي ستبلغ ٣٠ ألف فرصة .

وسعياً إلى تحسين الأهداف المرسومة للقطاع ستكتفى الجهود من أجل تدعيم الاستثمارات وتعزيز دور القطاع الخاص في هذا المجال . فمن المنتظر أن تبلغ الاستثمارات الجميلية في هذا المجال ما يزيد عن مليار دينار أي حوالي (٢٨٤٠ مليون دينار) منها ١,١٠٠ م د ستتجزء من طرف القطاع الخاص ) .

وتهتم هذه الاستثمارات خاصة بالمشاريع التالية :

- توسيع شبكة الإرسال لاستيعاب الحركة الإضافية المتوقعة من تزايد عدد المشتركين في مختلف شبكات الاتصال وتوفير السعة التي يمكن من الاستجابة لربط شبكات المتدخلين الجديد في القطاع والمشغلين الخواص وذلك بإضافة مليون ومائة ألف جهاز مشترك للرقم المتتوفر في نهاية المخطط السابق ليصبح الجملة ٢,٢٠٠,٠٠٠ .
- تعصير شبكة التحويل وتأهيلها لاستيعاب الخدمات الجديدة وخاصة منها المرتبطة بخدمات الإنترنوت وخدمات تراسل المعطيات .

- توسيع تغطية شبكة الهاتف الجوال الرقمي لتشمل كامل المدن التونسية والطرقات الرئيسية بالبلاد لربط ٢،٦٠٠،٠٠٠ مشترك جديد بشبكة الهاتف الجوال بفضل دخول مؤسسة ثانية منافسة لديوان تونس للاتصالات في هذه السوق (ORASCOM) بحيث تصبح الجملة ٣ ملايين خط جوال.

- تركيز شبكة رقمية للبث التلفزي والإذاعي الأرضي واعتماد التكنولوجيا الرقمية .
- تركيز محطات القيس والمراقبة التقنية للترددات الكهرومغناطيسية .
- تركيز منظمات وتطبيقات إعلامية متدرجة للعمليات الإنتاجية المالية والبريدية .
- تدعيم شبكة النقديات بتركيز ٢٠٠ موزع آلي جديد و ٥٠٠ آلة طرفية .

وستمكن هذه الاستثمارات من :

- بلوغ نسبة ربط دنيا بالمناطق الداخلية بـ ١٣ خطًا لكل ١٠٠ ساكن مع نهاية المخطط .
- توفير التجهيزات الازمة لبلوغ نسبة ربط العائلات بشبكة الهاتف القار في حدود ٦٥ % وبالإنترنت في حدود ٣٠ % مع بلوغ نسبة ٢٠ % من العائلات التونسية المجهزة بخطين .
- تعصير شبكات الإرسال والهاتف الجوال واستكمال هيكلة الشبكة داخلياً ووطنياً وتجهيزها بأحدث التكنولوجيات متعددة الاستعمالات وذلك لتوفير السعة العالية والنجاعة الكبرى وتأمين استمرارية الحركة .
- تدعيم شبكات توزيع المشتركين بمضاعفة طاقتها .
- توسيع شبكة تراسل المعطيات والترفيع في سعتها بربط حوالي ٤٠ ألف مشترك جديد بطاقة استيعاب تناهز ٦٠ ألف منفذ .
- ويطلب تحقيق الأهداف المرسومة للمخطط العاشر اتخاذ مجموعة من الإجراءات قصد إدخال المرونة الازمة على سير المؤسسات والتصريف في الموارد ، مع احترام الترتيبات المتعلقة بحسن التصرف باعتبار التطور المتسارع للتكنولوجيات وكذلك المحيط التنافسي .

### ٣- الأهداف الرئيسية في مجال تطوير قطاع المعلومات

شهد قطاع تكنولوجيات المعلومات في الفترة الأخيرة تطوراً منقطع النظير وفر للمؤسسات والهيئات جديدة وأدوات عمل متقدمة . ولعل من أهم نتائج هذه التطورات الدور المحوري الذي أصبحت تلعبه المعلومة والمعرفة في نمو المجتمعات المعاصرة مما مكن الاقتصاديات المتقدمة من دفع نسق نموها بصفة هامة طوال العقد الفارط ساهمت فيها هذه التكنولوجيات بنسبة ٢٠ % في بعض الحالات منها .

لقد أقر المخطط التاسع جملة من الأهداف الطموحة في مجال المعلومات ترمي إلى تكريس مفاهيم الاندماج والمرونة والحركة التي توفرها التكنولوجيات الحديثة وتعزيز نظم المعلومات في مختلف مجالات الإنتاج وذلك بالمساهمة في التأهيل الشامل للاقتصاد الوطني . وقد تم التركيز بالخصوص على تطوير البنية التحتية المعلوماتية وتأهيل الإدارة وتحسين مناخ الاستثمار والعمل على دعم الموارد البشرية المختصة إضافة إلى تعزيز آليات نشر الثقافة الرقمية .

وعلى مستوى الأهداف الكمية فإن حجم الاستثمارات خلال فترة المخطط التاسع تجاوز المقدرات ومكنت هذه الاستثمارات من :

- تطور قيمة التجهيزات المعلوماتية الموردة لتبلغ ما يناهز ٥٠٠ مليون دولار (٦٤٧ مليون دينار) مقابل تقديرات بـ ٥٩٢ مليون دينار مما أتاح الارتفاع بممؤشر "قيمة التجهيزات مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي" من ٢,٤ بالمائة سنة ١٩٩٦ إلى ٣,٤ بالمائة سنة ٢٠٠١.
- إنجاز مجموعة من الخدمات والهندسة المعلوماتية بما يبلغ ٢٦٥,٣ مليون دينار مقابل ٢٥٠ م د مبرمج أي بنسبة ٢٩ % من الاستثمارات الجملية .
- بلوغ حجم الاستثمارات بالقطاع العمومي ٢٢٥ مليون دولار (٣٠٦ مليون دينار) أي بنسبة ٣٣ % من جملة الاستثمارات وكان ثلثها لفائدة الإدارة العمومية .
- مساهمة القطاع في المجهود الوطني للتصدير على مستوى البرمجيات والخدمات الرقمية التي بلغت عائداتها حوالي ٥٠ م د أي حوالي ٣٤ مليون دولار خلال فترة المخطط التاسع.

وستعتمد الاستراتيجية الوطنية في قطاع تكنولوجيات المعلومات خلال فترة المخطط العاشر على التوجهات التي تضمنها البرنامج الرئاسي والمتعلقة ببناء مجتمع المعرفة والاقتصاد اللامادي . وستتمكن هذه الاستراتيجية تونس من الانخراط في منظومة العولمة من خلال تثمين المهارات والقدرات والذكاء وتفعيل سلوكيات جديدة ترتكز على التجديد والابتكار والمبادرة . وترتكز أهم التوجهات للقطاع على المساهمة في تطوير اقتصاد المعرفة والاقتصاد اللامادي وتدعم دوره في الاستثمار والتشغيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ومعاضدة المجهود الوطني في دعم توأجذ المنتوج التونسي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال على الساحة العالمية وتطوير الشراكة مع أهم البلدان والمؤسسات العالمية المتقدمة في المجال فضلا عن المساهمة بقسط وافر في بناء مجتمع المعرفة وتعصير أساليب النفاذ إلى المعارف وتعليمها وتعلمها في إطار المنظومة الجديدة للتربية والتعليم والتكوين بعد أن تم إرساء المدرسة الافتراضية والجامعة الافتراضية واستشراف الحاجيات المستقبلية من المختصين في تكنولوجيات المعلومات وتعزيز الثقافة المعلوماتية وال الرقمية لدى مختلف شرائح المجتمع من خلال تنفيذ المشاريع الرئاسية في الغرض . كما ستساهم هذه التوجهات في العمل على دفع تطوير صناعة البرمجيات والمحوّيات متعددة الوسائط والنهوض بالدراسات والهندسة في مجال تكنولوجيات المعلومات والحرص على تطوير عمل الإدارة العمومية في جانب علاقتها بالمواطن والمؤسسة من خلال إرساء قواعد الإدارة الاتصالية والشباك الافتراضي الموحد للإدارة . وسيتم العمل كذلك على تركيز خطة وطنية للتدقيق والسلامة المعلوماتية لأنظمة المعلومات والاتصال وتطوير الخدمات والخبرات والمنتوج التونسي في هذا المجال وكذلك العمل على إرساء ثقافة البرمجيات الحرة والنهوض بنسيج مؤسسات الخدمات والهندسة الإعلامية المختصة فيها . وتتمثل الأهداف الأساسية الخاصة بالقطاع خلال فترة المخطط العاشر في النقاط التالية :

أ- إرساء قواعد الإدارة العصرية وذلك بتركيز شبكة اتصالاتية مرتبطة بعضها ببعض قريبة من المواطنين قصد توفير خدمات ذات جودة عالية بالاعتماد على التقنيات الحديثة ولاسيما تكنولوجيات المعلومات والاتصال . وترتكز هذه النظرة على التدخل في مستويين : الأول في العلاقة بين مختلف الهياكل الإدارية التي تعتمد بالخصوص على التبادل الإلكتروني للمعلومات داخل الإدارة "A to A" . والثاني في العلاقة بين الإدارة والمواطن وذلك بتركيز مفهوم شباك موحد افتراضي "A to C" وتجسيما لهذا المشروع تم اعتماد برنامج عمل إطاري يتضمن بوابة قطاعية لكل وزارة ومؤسسة إدارية .

ب- وفي مجال صناعة البرمجيات والمحوّيات الرقمي ومتعدد الوسائط يتجه العمل إلى مزيد النهوض بالصناعة الوطنية للبرمجيات والمحوّيات وسيكون ذلك:

- بمساعدة القطاع الخاص على كسب تنافسية أعلى واستجابة أفضل لاحتياجات الاقتصاد الوطني بإرساء برنامج وطني للنهوض بصناعة البرمجيات والمحظى الرقمي من خلال مشاريع مهيكلة ومنتتجات مبتكرة وقابلة للتصدير .
- بدعم النسيج الاقتصادي التونسي في مساعيه للتوظيف الجيد لتكنولوجيات المعلومات والاتصال قصد الرفع من مرد وديته وقدرته التنافسية.

**ج - إرساء ثقافة البرمجيات الحرة وتطوير وتعيم استعمالاتها :** وتمثل البرمجيات الحرة في منظومات إعلامية تتوفر مجاناً أو بأسعار زهيدة في صيغة شفرة المصدر "Code Source" بحيث تسمح بالنسخ والتوزيع دون اللجوء إلى تراخيص الاستعمال ولدراسة البرمجيات قصد معرفة محتواها وطريقة إنجازها إضافة إلى إمكانية تطويرها وتطويرها في اتجاه ملائمتها مع حاجيات المستعملين . وتكون الجدوى الاقتصادية لهذا النوع من البرمجيات في ما يتطلبه تركيزها من خدمات وهندسة معلوماتية وطنية قد تفوق ٨٠٪ من القيمة الجملية للاستثمارات على عكس البرمجيات التجارية واعتبار لما يمكن أن توفره هذه البرمجيات من آفاق للاقتصاد التونسي .

**د - دعم التدقيق والسلامة المعلوماتية لتأمين الشبكات التونسية على المستويين الوطني والعالمي وما يمكن أن ينجر عنه من مخاطر حقيقة تهدد سلامة المنظومات والمعطيات .** وستكتفى الجهود الرامية إلى وضع منهجية وإيجاد حلول ملائمة لتأمين سلامة الشبكات التونسية حيث تم إقرار خطة وطنية في الغرض تتمثل بالخصوص في النهوض بالموارد البشرية إذ تعتبر هذه الموارد في مجال تكنولوجيات المعلومات الركيزة الأساسية لتطوير القطاع ونموه .

**هـ - وضع آليات جديدة لإنجاز الصفقات العمومية في مجال المعلوماتية تتناسب مع خصوصيات مجال الخدمات والهندسة المعلوماتية وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات أشغال الدراسات من جهة وأشغال تطوير البرمجيات من جهة أخرى ووضع الإطار القانوني والترتيبي المنظم لعمليات إسناد التصرف الكلي أو الجزئي في أنظمة المعلومات إلى مؤسسات مختصة .**

وبناء على مختلف هذه السياسات والبرامج ستبلغ الاستثمارات الجملية في قطاع تكنولوجيات المعلومات ١٧٧٩ م (١٣٠٠ مليون دولار) مقابل ٩١٢,٢ م (٦٦٠ مليون دولار) في المخطط التاسع.

وتعتمد التقديرات على مضاعفة صادرات القطاع بأكثر من ثلاثة مرات خلال المخطط العاشر بارتقائها إلى ١٨٧ م (١٣٧ مليون دولار) مقابل ٥٠ م (٣٤ مليون دولار) وتوفير ١٢ ألف موطن شغل جديد للمختصين في المعلوماتية . كما ستمكن من الترفع في نسبة الأسر التونسية المجهزة بحاسوب عائلي إلى ١٠,٥٪ من مجموع الأسر مع موفى المخطط العاشر مقابل ٣٪ في موفى المخطط التاسع . وسيبلغ عدد الحواسيب لكل مائة ساكن ٥,٩ مع موفى المخطط العاشر مقابل ٢,٦ في موفى المخطط التاسع.

## الاستنتاج

يتجلّى من هذا الكشف أن نسبة الاستثمار في قطاعي المعلومات والاتصالات طيلة المخطط العاشر ستبلغ ٤٦٨,٥ م . (ما يناظر ٣,٤٠٠ مليون دولار) أي حوالي ١٠٪ من مجموع الاستثمارات.

كما أن إحداثات الشغل ستكون بـ ٤٣,٠٠٠ فرصة عمل أي حوالي ١١ % من مجموع الإحداثات ويضاف إلى هذه الأرقام نسب ملموسة في مجالات الاستثمار والتشغيل نتيجة اندماج عدد كبير من الأخصائيين في المعلومات في قطاعات أخرى مثل التربية والتقويم والتعليم العالي والصحة والإدارة العامة والمؤسسات الاقتصادية .

## سادساً- التطبيقات الرقمية

### ١- التجارة الإلكترونية

إن الاقتصاد اللامادي سيؤدي إلى انعكاسات متعددة على الفرد والمؤسسة والإدارة والجمعية وقد يغطي خمسة مجالات محورية من الضوري أن تتصدر ضمنها بصفة متناسبة وتدرجية المؤسسات وأصحاب الكفاءات والمستعملون وهي : التبادل الإلكتروني للمعلومات والخدمات عبر الطرق الإلكترونية، والمعاملات المالية على الخط وممارسة مهن جديدة عن بعد وتكثيف البحث المشترك وتقاسم الذكاء .

أما المجال الأول فهو يتصل بتبادل المعلومات الإلكترونية . فقد أصبح الانخراط بشبكة الإنترن特 من الحاجيات الأساسية للجمعية والمؤسسة والمواطن عموما إذ أن استعمالها أضحت شرطا من شروط كسب القدرة الإضافية من حيث الكلفة والسرعة والحجم .

ويتعلق المجال الثاني بتبادل الخبرات والخدمات عبر الطرق الإلكترونية حيث عرف رقم معاملات التجارة الإلكترونية في العالم أي البيع والشراء عبر الإنترن特 انفجارات تجاوز كل التوقعات وتبين أن شبكة الإنترن特 خلقت سوقا عالمية لتجارة السلع والخدمات لم يسبق له مثيل من قبل .

ويتصل المجال الثالث بالدفوعات الإلكترونية والمعاملات المالية عبر الإنترن特 وهي حلقة أساسية لتطوير التعامل في الاقتصاد اللامادي وتمثل مجالا واسعا لتنمية خدمات ومهن جديدة ذات قيمة مضافة عالية . وسيسمح ذلك بتكييف الواقع الاقتصادية وتنمية رقم معاملاتها وتيسير تسجيل الطلبة في الجامعات وغير ذلك .

أما الهدف الرابع فهو يتصل بإحداث أنماط جديدة من العمل حيث أصبح العمل عن بعد يشهد حركة متتسارعة إذ أن ملايين من العمالة والكواذر يمارسون نشاطهم عن بعد بمؤسسات متواجدة بمختلف أنحاء العالم ، وقد برزت في السنوات الأخيرة خدمات على الخط في بعض الاختصاصات تتطلب مرونة وخبرات عالية غير متوفرة بالقدر الكافي وظهر من جهة أخرى أن الجمعيات هي أكثر قدرة على التفاعل مع الطلب في هذا المجال .

ويخص المجال الأخير تقاسم الذكاء وتطويره واستغلاله المشترك وذلك عن طريق توفر وسائل تكنولوجية للمتعاملين عبر الشبكة للتحصل على الحلول للإشكاليات المطروحة بفضل وجود مزودي خدمات الذكاء .

ولكل ذلك أدرك المجتمعات المتقدمة منذ البداية ما يمكن أن تتيحه تقنيات الاتصال الحديثة من حلول لمعالجة قضايا واسكاليات عديدة .

لقد توضحت الرؤيا في تونس أكثر خلال سنة ١٩٩٩ وتجلت الخيارات الأساسية حول مجتمع المعلومات ومن ذلك جاء التأكيد الرسمي على ضرورة :

- التركيز على استغلال الاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية .
- الحث على إنتاج الأدوات المستخدمة في مجال الاتصالات .

- مواصلة تقديم الحوافز والتشجيعات للاستثمار الخاص في تكنولوجيا الاتصال.
- توسيع رقعة انتشار المنتوج التونسي في مجال الاتصالات .
- حث الجامعات وفضاءات التكوين على العناية بالإطار البشري وتعهد معلوماته.

في هذا المجال أعلنت الحكومة عن إنجاز خطة عشرية ترمي إلى إكساب تونس القدرة على استغلال الإمكانيات الجديدة التي أصبحت توفرها التكنولوجيات الحديثة وتوظيفها لفائدة الاقتصاد الوطني. وانطلاقا من ذلك حدد المخطط العاشر للتنمية مجموعة من الأهداف ومن المشاريع المتصلة بالاقتصاد اللامادي (من إنتاج البرمجيات وإنشاء مواقع الواب والتصرف فيها والتسوق عبر الإنترن特 والخدمات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والعمل عن بعد) إذ سيمكن هذا النشاط الاقتصادي من بروز جيل جديد من المستثمرين مؤهلين للابتكار والإبداع وفرض أنفسهم في هذا الاقتصاد الجديد الذي لا يحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة بقدر ما يحتاج إلى الأفكار والسرعة في التفاعل ودراسة متطلبات المشروع مع الاعتماد على الموارد البشرية .

وفي هذا السياق ستكون الاستفادة بجملة من الإجراءات قررها مجلس وزاري بتاريخ ٩ جوان ٢٠٠٠ وتمثل فيما يلي :

- تعليم التسجيل الجامعي عن بعد وتسديد المعاليم باستغلال تقنيات الاتصال .
- إنجاز مشاريع نموذجية قصد التعامل بين الإدارة والمؤسسات التجارية بالاعتماد على وسيلة الدفع الإلكتروني (الدينار الإلكتروني).
- تمكين المؤسسات الراغبة في المشاركة في طلبات العروض التي تصدرها المصالح الإدارية والمؤسسات العمومية من اقتناء كراسات الشروط عن طريق شبكة الإنترنط بواسطة وسيلة الدفع الإلكتروني .
- الإسراع في تأمين خدمات الدفع الإلكتروني بالنسبة إلى عدد من المؤسسات والهيئات الحيوية الهامة والتي لها قاعدة حرفاء كبرى على غرار شركات النقل والشركة الوطنية للكهرباء والغاز والشركة القومية لتوزيع المياه .
- إنشاء مرکبات تكنولوجية للمواصلات في مناطق عديدة داخل الجمهورية .
- إحداث جامعة افتراضية .
- الشروع في برنامج نموذجي يعتمد التدريس بالمعاهد العليا باستعمال تكنولوجيا المعلومات في إطار فصول افتراضية وتعتميمها تدريجيا على مختلف الاتصالات ومعالجة المعلومات.

## ٤ - الإدارة العمومية

حرصا على تطوير عمل الإدارة العمومية في علاقتها مع المواطن ومع المؤسسة تم إرساء قواعد الإدارة الاتصالية (A to A) والشباك الافتراضي الموحد للإدارة (A to C) .

- شهدت فترة المخطط السابق الشروع في تعريب التطبيقات الوطنية الكبرى وتركيز نظام الإرشاد والاتصال الإداري "سيكاد" على شبكة الإنترنط . وقد تمكين كل الوزارات من تطبيقات معلوماتية موحدة ومتكاملة ثم إعداد المخطط التوجيهي للمشتراك للمعلوماتية بالإدارة .
- كما تم القيام بتركيز شبكات معلوماتية لتوفير الربط بشبكة الإنترنط وتقديم خدمات معلوماتية خاصة بكل قطاع وتخص الشبكة الوطنية الجامعية والشبكة الوطنية للبحث والتكنولوجيا والشبكة

الوطنية لل التربية والشبكة الوطنية الفلاحية والشبكة الوطنية لقطاع الصحة والشبكة الوطنية للتشغيل والشبكة الوطنية للتنمية المستدامة .

وفي نطاق توسيع التطبيقات التكنولوجية لإدارة الغد يعتزم المخطط الجديد اتخاذ الإجراءات التالية :

- وضع خطة وزارية لتركيز خدمات عن بعد تقوم من خلالها كل وزارة بضبط برنامج عمل مفصل حول الخدمات التي تسرّيها للمتعاملين معها .
- وضع المطبوعات الإدارية على الخط وذلك في إطار التبادل الإلكتروني للمطبوعات الذي يعد من أهم مكونات إدارة الغد .
- إعداد بوابة قطاعية لكل وزارة يمكن من خلالها التعرف على كل ما يهم القطاع بما في ذلك المؤسسات الراغبة له بالنظر والحصول على المعلومات والإرشادات والخدمات الموجهة للعموم .
- إرساء شبكة داخلية مؤمنة لاستغلال المنظومات المعلوماتية وذلك عبر تركيز شبكات اتصالية داخلية بكل وزارة تربط مختلف الهياكل الإدارية علاوة على اعتماد خطة لدعم السلامة المعلوماتية للمنظومة .

### ٣- مدرسة الغد والتدريب المهني

ويمثل التعليم للجميع وفي مختلف المراحل الركيزة الأولى لبناء مجتمع المعرفة الذي يشكل التوجه الاستراتيجي الأساسي لتحقيق نسب نمو أرفع وكسب رهان التشغيل . ذلك أن المعرفة والذكاء سيكونان في مطلع هذا القرن وبالنسبة إلى البلدان ذات الموارد الطبيعية المحدودة مثل تونس مفتاح النجاح وسلاح المنافسة والمصدر الرئيسي لخلق الثروة وتحقيق النماء .

ففي مجال التربية تم إيلاء عناية خاصة للتحسين من مردودية التعليم بتجهيز كل المؤسسات التربوية بالأدوات المعلوماتية . أما المخطط العاشر فقد اتجه إلى دعم الرياضيات والعلوم مع إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مسارات التعليم منذ المراحل الأولى للدراسة في اتجاه الأخذ بالمعايير العالمية وتعليم استعمال الحاسوب . وبصورة عامة فإن مشروع مدرسة الغد الذي تراهن عليه تونس للدخول في صف الدول المتقدمة سوف يرتبط أساسا بالتكنولوجيا الحديثة التي سيتم إدماجها في التعليم وتوظيفها للتدريس ولتأهيل المربّين . كما سيتم خلال هذا المخطط تجهيز المؤسسات التربوية بالمعدات التعليمية العصرية وإرساء منظومة منظورة للتعليم والتكوين عن بعد وإنتاج المحتويات الرقمية والبرمجيات التربوية .

وبالإضافة إلى ما ستشهده المنظومة التربوية بكل مكوناتها من إصلاحات لتعزيز قدرتها على التفاعل الإيجابي مع التحولات التكنولوجية سيقع التركيز خلال الخطة الإنمائية الجديدة بالخصوص على إرساء شراكة فاعلة بين المؤسسة التربوية والمؤسسة الاقتصادية بفتح آفاق التكوين داخل المؤسسة التربوية قصد تعزيز قدرة المؤسسة الاقتصادية على الرفع من كفاءة العاملين بها وبالتالي المحافظة على مواطن الشغل لديها .

كما سيتواصل تأهيل نظام التكوين المهني وتوسيع الاختصاصات وتتويعها وتكييف البرامج مواكبة لمعايير المجتمعات المنافسة وذلك تيسيرا للانتفاع بفرص العمل التي يتيحها الاقتصاد المعولم .

- تركزت الجهود خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ على تطوير البنية التنظيمية والمؤسساتية للقطاع وتحفيز الاستثمار التكنولوجي قصد تشجيعخلق والابتكار إلى جانب دعم برامج البحث وتوجيهها نحو الأولويات التنموية ودعم مؤسسات وهياكل البحث وتطوير الموارد البشرية وتكوين الباحثين إضافة إلى العمل على متابعة وتقديم برامج ومؤسسات البحث وتعزيز التعاون الدولي في المجال .
- وسعيا إلى تحسين ظروف العمل داخل مؤسسات البحث ودعم نشاطها تم خلال المخطط الماضي توفير البنية الأساسية الملائمة والتجهيزات العلمية الضرورية وتركيز الشبكات المعلوماتية المنظورة .

واعتبارا لأهمية توفير المعلومة العلمية الملائمة لتمكين الباحث من مسيرة التطورات العلمية والتكنولوجية تم الشروع كما أشرنا إلى ذلك في تركيز المنظومة الوطنية للإعلام حول البحث العلمي والتكنولوجيا قصد تيسير عملية الاتصال وتبادل المعلومات بين فرق البحث .

- ولتفعيل الشراكة بين قطاعي البحث والإنتاج تم إقرار خطة وطنية لإحداث قطب تكنولوجي كل سنة خلال العشرية المقبلة إلى جانب إنجاز القطب التكنولوجي للاتصالات .

وتكون الأقطاب التكنولوجية من فضاءات مهيئة توفر فيها مصالح ذات صبغة تكنولوجية بما فيها محاضن المؤسسات ومصالح للخدمات المشتركة قصد توفير الخدمات التي تحتاجها المؤسسات القائمة بالأقطاب وفضاءات لإنشاء المشاريع إلى جانب المكونات الأخرى والمتمثلة في مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني ومؤسسات البحث العلمي . وستسرع المؤسسات المشرفة على الأقطاب التكنولوجية على التنسيق بين مختلف المصالح والمؤسسات والمنشآت بهذه الأقطاب .

وس يكون القطاع الخاص شريكا أساسيا في مختلف مراحل إنجاز هذه الأقطاب وتطويرها باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التثمين والتجديد ونظرا كذلك إلى دور الأقطاب التكنولوجية في تشجيع مجهود البحث العلمي واستغلال وتنمية نتائجه . وسيتم العمل في هذا المجال على تشجيع المؤسسات الاقتصادية المجددة على الانصباب في هذه الأقطاب .

وستبعث خلال فترة المخطط الجديد دفعة أولى من هذه الأقطاب في ستة مدن تتميز بخصوصيات اقتصادية مثل الطاقات المتعددة والبيئة والتكنولوجيات النووية وصناعة النسيج (المنستير) والصناعات الميكانيكية والإلكترونية (سوسة) والصناعات الغذائية (بنزرت) وتكنولوجيات الاتصال (صفاقس) .

- وسوف تساهم الأقطاب التكنولوجية في دفع البحث الجامعي وتطوير التعليم العالي للفترة القادمة بما ستتوفره من إمكانيات لإدراج التعليم غير الحضوري . وقد انطلقت الجامعة الافتراضية في النشاط خلال الأسبوع الأول من سنة ٢٠٠٣ .

يحظى قطاع الثقافة بمكانة متميزة في منظومة التنمية باعتباره ركيزة من ركائز المشروع الحضاري الوطني . ففي مجال التوثيق للذاكرة السمعية البصرية تم إحداث متحف للسينما وآخر للتسجيلات الصوتية بمركز الموسيقى العربية والمتوسطية إلى جانب إعداد أنظمة معلوماتية لتوثيق التراث الأثري والتاريخي بمكوناته المادية وغير المادية والمنقولة على غرار توثيق التراث الموسيقي للمخطوطات والكتب القديمة وخارطة التراث التاريخي والأثري مع إنجاز موقع "واب" للتعریف بالمخزون التراثي والحضاري للبلاد التونسية على شبكة الإنترنـت.

وستند التوجهات المتعلقة بتطور القطاع الثقافي خلال الفترة القادمة إلى جملة من المبادئ من أهمها تجذير الهوية الوطنية والحوار الحضاري وهو توجه لن يحول دون :

- تعزيز التواصل مع الثقافات الأخرى وضمان التفاعل الإيجابي والمتوازن للمنتوج الثقافي الوطني مع مختلف التحولات العالمية وإنجاح انخراط البلد في الاقتصاد العالمي الجديد بالاستفادة مما تتيحه الثورة التكنولوجية الحديثة . وسيتجه في هذا الإطار العمل نحو ضمان توظيف التقنيات الجديدة في المجالات الثقافية على اختلاف أنواعها وأشكالها .

- تدعيم الحضور الثقافي في فضاء الاتصال المعمول وضمان الإشعاع الثقافي بتركيز الجهود على الحضور الثقافي في الخارج عبر القنوات الإذاعية والتلفزيونية وبتوسيع المساحات الزمنية المخصصة للبرامج الثقافية . وستتم الاستفادة من الإمكانيات الواسعة التي تتيحها وسائل الاتصال الحديثة في دفع الإنتاج الثقافي وإثراء مضامينه .

- أما السياسة المتعلقة بالشباب فستتركز خلال المخطط العاشر على مزيد الاهتمام بمشاغله وتطلعاته في إطار مواكبة نسق التحولات الوطنية والعالمية وذلك من خلال دعم قنوات الحوار والإعلام ذات الصلة باهتماماته ومواصلة إنجاز الخطة الوطنية لتأهيل دور الشباب ولتمكينه من تطوير معارفه في مجال التكنولوجيا الحديثة للاتصال والمعلومات والتفتح على الحضارات . وسيتواصل السعي من جهة ثانية إلى تنمية قدرات الشباب وتسهيل انخراطه في مجتمع المعرفة عن طريق دعم وتنكيف الفضاءات ذات الصلة وكذلك لمواصلة تأهيل مؤسسات الشباب لخلق جيل ملم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومنفتح على الحضارات وعلى عالم المعرفة .

وسعياً إلى تمكين الشباب الريفي من ثقافة إعلامية وملوّماتية على غرار نظرائه من الشباب الحضري ، سيتم افتتاح حافلات للتشييـط والترفيـه الشـبابـي مجهـزة بالـحـاسـوب عـلـوة عـلـى تعـزيـز نـوـادي التـشـيـط بالـمـدارـس الـابـنـادـيـة الـمـتوـاجـدة بـالـرـيف .

٦ - التغطية الصحية والاستشفاء

شهد قطاع الصحة في تونس تطورا محسوسا خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ على نطاق البناء الأساسية والتنظيمية والمؤشرات الصحية التي تعتبر ضرورية لمتابعة سير النظام الصحي . ويطلب تدعيم القطاع الصحي وتحقيق الأهداف المناظرة بعهده تأهيل وتطوير نظام المعلومات الصحية وذلك بـ :

- تطوير نظام المؤشرات الصحية التي تعتبر ضرورية لحسن سير الجهاز الصحي وتقدير النتائج المسجلة.

- تحسين نوعية المعلومات ودعم الإحصائيات المتعلقة بالجوانب العلاجية وكلفة الخدمات الصحية والعلاجية وكذلك الخاصة بنوعية الخدمات الصحية وجودتها .
- وضع نظام معلوماتي للخدمات المقدمة من قبل القطاع الخاص وإدماجه ضمن المنظومة الوطنية .
- متابعة الوضع الصحي وتطور الحالة الوبائية من خلال دعم الدراسات الخصوصية .

وستساعد المنظومة المعلوماتية ومختلف التطبيقات التي تمت على مستوى المستشفيات الجامعية والإقليمية والمحلية من تطوير نظام المعلومات الصحية خاصة وأن الفترة الحالية من الخطة ستشهد :

- إنجاز التطبيقات والبرمجيات الضرورية لإدماج التطبيقات الحسابية التجارية والفترة والتصريف المالي .
- مواصلة إرساء كل التطبيقات بالمستشفيات الجامعية والمستشفيات الإقليمية .
- الشروع في إنجاز منظومة الملف الطبي قصد تيسير التصرف في مختلف جوانبه (كل المعطيات عن المريض والكشف ...) .
- توظيف تكنولوجيا الاتصال ونظم المحاضرة عن بعد في كليات الطب .

#### ٧- المرأة والأسرة والطفولة والرعاية الاجتماعية

ما انفكت المرأة التونسية تحظى بعناية متزايدة ومتعددة تتجلّى بصفة ملحوظة من خلال السياسات والآليات والبرامج الموضوعة لفائدها والهادفة إلى تعزيز دورها في التنمية وفي الحياة العامة وإلى تطوير قدراتها على الإسهام في دعم الاستقرار الاجتماعي وبناء مجتمع متوازن وسليم .

لكن ورغم ما تحقق لفائدة المرأة من إنجازات في مجال التعليم ، فإن النسق السريع للتطور المعرفي والتقني يستدعي مواصلة الجهود لمزيد تطوير قدرات المرأة وتنميّن دورها وتأهيلها لمواكبة مستجدات مجتمع المعلومات والمعرفة وذلك عبر دعم تواجدها في الشعب العلمية والتكنولوجية في مؤسسات التعليم والتدريب لتمكينها من الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة وللحكم فيها .

ولا بد من إبراز دور المرأة في هذا المجال وفي إمكانية إفاده العائلات من الخدمات عن بعد ومن مختلف المهن الجديدة التي تعتمد على الحاسوب . فلئن كانت نسبة المرأة المستخدمة للإنترنت تبلغ ٥٠ % في الولايات المتحدة الأمريكية فإن هذه النسبة لا تتجاوز ٥ % في العديد من البلدان العربية والإفريقية . أما في تونس فإن الوضع يختلف حيث تقبل المرأة على الإنترت بنسبة قريبة من نسبة الرجل .

كما ستتكثّف الجهود لدعم وظائف الأسرة وتماسكها حتى يتّسنى لها المساهمة في ترسیخ مبادئ التضامن والتآزر والتسامح لدى الأجيال وإعدادها للتعامل السليم والرشيد مع التحولات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

وتعززت هذه الإجراءات بانطلاق برنامج يرمي كما ذكر إلى تكين العائلات من الحاسوب مع تيسير اقتئائه بتمويل من طرف البنك التونسي للتضامن .

وفي مجال الطفولة سترتكز الجهود بالأساس على مواصلة تدعيم المكاسب الحاصلة لهذه الفئة وإعطاء الأولوية لتحسين مردودية ونوعية مختلف البرامج والآليات ذات الصلة مع الاستناد في هذه التوجهات إلى انخراط تونس في الخطة الدولية للعشرينية الثانية لنماء الطفل وحمايته وبقائه .

وعلى هذا الأساس ستدعم شبكة نوادي الأطفال للإنترنت وتحسن مردوديتها وخدماتها بإحداث فضاءات جديدة مثل الإنترت واللغات الحية . كما سيتم إنشاء مركز وطني للعناية بالطفل المعوق في مجال استعمالات الحاسوب .

كما أن رعاية المسنين والمعوزين والمعوقين سوف تستفيد كثيرا من الشبكات الرقمية من حيث الترسيم والمتابعة والراسلة كما أن الحاسوب سيكون بأكثر كثافة ونجاعة في خدمة فاقدي البصر والسمع .

### الاستنتاج

ويتضح مما تقدم أن شبكات المعلومات وتطبيقاتها ستشمل مختلف القطاعات الحيوية . وإن استعمال الحاسوب والارتباط بشبكة إنترنت سيدخل في التقاليد التونسية كما دخل جهاز الراديو قبل ذلك ويبقى الأمر متوقفا على مدى استعداد المواطن العادي لنقبلها والتفاعل معها .

## سابعاً - تنمية الموارد البشرية

-١ الأهداف العامة

لقد اتسمت السنوات الأخيرة بتسارع التطورات في اتجاه دعم الاقتصاد اللامادي وفتح متنام للحدود في إطار مسار العولمة ودخل العالم طوراً جديداً من التطور أصبحت فيه أنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة لا فحسب بكثافة رأس المال بل خاصة بامتلاك المعرفة والتكنولوجيات ومهارات العاملين والقدرة على التفاعل مع المتغيرات وانتهاج سلوكيات ترتكز على الابتكار والتجديد والمبادرة من ناحية ، وتوظيف ذلك للاندماج في الدورة العالمية والت موقع الأفضل للانفاع من الفرص التي يتيحها المحيط الجديد من ناحية أخرى .

إن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية وضعـت المؤسسة التعليمية أكثر من أي وقت مضـى في صـدارـة الاهتمام وفي خـضمـ الرهـانـاتـ التي يجبـ كـسبـهاـ ، حيثـ أنـ قـوـةـ الـأـمـمـ لمـ تـقـاسـ بماـ تـمـلـكـ منـ ثـروـاتـ طـبـيـعـيـةـ بلـ بـمـاـ تـقـوـفـ عـلـيـهـ موـارـدـهاـ البـشـرـيـةـ منـ قـدـراتـ عـلـمـيـةـ وـتـقـنـيـةـ وـمـؤـهـلـاتـ مـهـنـيـةـ وـكـفـاءـاتـ وـطـاقـاتـ إـيـادـيـةـ . فالـعـرـفـةـ صـارـتـ الـمـحـركـ الرـئـيـسيـ لـعـلـمـيـةـ التـنـمـيـةـ وأـصـبـحـ العـنـصـرـ الـبـشـرـيـ الـمـؤـهـلـ منـ أـهـمـ مـحـدـدـاتـهاـ . فأـقـدـمـتـ تـونـسـ عـلـىـ إـصـلـاحـاتـ جـوـهـرـيـةـ شـمـلتـ مـخـلـفـ الـمـجاـلـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـمـالـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـوـاكـبـتـهاـ إـنجـازـاتـ هـامـةـ فـيـ مـجـالـ التـنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ تـكـرـيـساـ لـتـلـازـمـ الـبعـدـيـنـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ . وـقـدـ رـاهـنـتـ تـونـسـ مـنـذـ الـبـدـايـةـ عـلـىـ تـنـمـيـةـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ وـتـشـيـنـهاـ لـمـجـابـهـ التـحـديـاتـ الـمـسـتـقـبـلـةـ وـكـسـبـ رـهـانـ التـشـغـيلـ وـإـرـسـاءـ اـقـتـصـادـ الـمـعـرـفـةـ وـتـدـعـيمـ قـدـرـةـ الـاـقـتـصـادـ عـلـىـ الـمـنـافـسـةـ وـتـحـسـينـ الـآـفـاقـ أـمـامـ طـالـبـيـ الشـغـلـ وـالـرـفـعـ فـيـ كـفـاءـةـ الـعـاـمـلـيـنـ وـمـهـارـاتـهـمـ . وـقـدـ تـمـيـزـتـ فـتـرـةـ الـمـخـطـطـ الـعـاـشـرـ بـتـزـامـنـ عـنـصـرـيـنـ ضـاغـطـيـنـ هـماـ اـسـتـمـارـ الـنـسـقـ الـمـرـتفـعـ لـلـزـيـادـةـ فـيـ عـدـدـ السـكـانـ النـشـيـطـيـنـ مـنـ جـهـةـ وـظـهـورـ تـغـيـرـاتـ جـوـهـرـيـةـ عـلـىـ هـرمـ الـمـهـارـاتـ لـهـؤـلـاءـ النـشـيـطـيـنـ مـنـ جـهـةـ ثـانـيـةـ . وـبـفـضـلـ الـانـخـفـاضـ الـكـبـيرـ فـيـ تـكـلـفـ الـاـنـتـصـالـاتـ وـنـمـاءـ سـعـتهاـ وـسـرـعـتهاـ توـفـرـتـ إـمـكـانـيـاتـ جـدـيـدةـ وـعـدـيدـ لـلـدـرـاسـةـ وـالـتـعـلـيمـ وـالـتـكـوـينـ الـمـتـواـصـلـ وـالـبـحـثـ فـيـ مـخـلـفـ الـاـخـتـصـاصـاتـ وـحـسـبـ الـحـاجـيـاتـ ، مـقـلـصـةـ مـنـ الـعـرـاقـيـلـ لـتـحـصـيلـ الـمـعـارـفـ وـالـمـعـلـومـاتـ وـلـمـزـيدـ الـاـرـتـقاءـ بـكـفـاءـةـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ .

وفي إطار دعم الموارد البشرية تمكنت مختلف مؤسسات التعليم العالي من تأهيل ٤٥١ مختص في نظم المعلومات خلال فترة المخطط التاسع . وتدعيمـاـ لـهـذاـ المـجـهـودـ تمـ إـقـرارـ خـطـةـ وـطـنـيـةـ عـشـرـيـةـ لـدـعـمـ تـكـوـينـ الـمـخـصـصـيـنـ فـيـ الـحـاسـوبـ تـأـخـذـ بـعـينـ الـاعـتـباـرـ تـنـاميـ الـحـاجـيـاتـ مـنـ أـصـحـابـ الـاـخـتـصـاصـ . وـفـيـ قـطـاعـ التـرـيـةـ وـالـتـكـوـينـ الـمـهـنـيـ تمـ الـعـلـمـ عـلـىـ تـعـمـيمـ تـدـرـيـسـ عـلـومـ الـحـاسـوبـ فـيـ التـعـلـيمـ الـثـانـوـيـ وـفـيـ جـلـ اـخـتـصـاصـاتـ الـتـعـلـيمـ الـعـالـيـ وـمـرـاـكـزـ التـدـريـبـ الـمـهـنـيـ . كـمـاـ تـمـ تـجهـيزـ جـلـ مـؤـسـسـاتـ الـتـعـلـيمـ الـعـالـيـ وـكـلـ الـمـعـاهـدـ الـثـانـوـيـةـ وـالـمـدارـسـ الـإـعـدـادـيـةـ وـمـدـرـسـةـ الـبـنـائـيـةـ عـنـ كـلـ تـفـقـيـةـ إـقـليمـيـةـ بـمـخـابـرـ مـعـلـومـاتـيـةـ فـضـلـاـ عـنـ رـبـطـ كـلـ الـمـعـاهـدـ الـثـانـوـيـةـ وـجـلـ الـمـدارـسـ الـإـعـدـادـيـةـ وـكـذـلـكـ الـمـدرـسـةـ الـابـدـائـيـةـ الـنـمـوذـجـيـةـ بـشـبـكةـ الـإـنـتـرـنـتـ . وـفـيـ مـجـالـ نـشـرـ الـتـقـاـفـةـ الـمـعـلـومـاتـيـةـ شـهـدتـ فـتـرـةـ الـمـخـطـطـ الـتـاسـعـ إـحـدـاثـ مـخـبـرـ مـتـجـولـ لـلـحـاسـوبـ وـحـافـلـةـ مـتـنـقلـةـ لـلـإـنـتـرـنـتـ قـصـدـ تـعـمـيمـ استـعـمالـ الـتـقـنـيـاتـ الـحـدـيثـةـ عـلـىـ مـخـلـفـ مـكـونـاتـ الـمـجـتمـعـ . كـمـاـ تـمـ إـقـرارـ وـإـحـدـاثـ الـعـدـيدـ مـنـ الـمـراـكـزـ الـمـحلـيـةـ لـلـحـاسـوبـ الـمـوجـهـةـ لـلـطـفـلـ بـمـخـلـفـ مـقـرـاتـ الـوـلـاـيـاتـ وـتـدـعـيمـ الـجـمـعـيـاتـ بـتـجـهـيزـاتـ فـيـ نـطـاقـ الـمـشـرـوـعـ الرـئـاسـيـ لـنـشـرـ الـتـقـاـفـةـ الـرـقـمـيـةـ إـضـافـةـ إـلـىـ تـنـظـيمـ دـورـاتـ تـدـريـيـةـ عـنـ طـرـيقـ الصـنـدـوقـ الـوـطـنـيـ لـلـتـشـغـيلـ ٢١-٢١ـ لـلـتـكـوـينـ فـيـ مـجـالـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـمـيـلـتـمـيـدـيـاـ وـفقـ بـرـنـامـجـ يـتـماـشـيـ وـحـاجـيـاتـ الـاـقـتـصـادـ الـوـطـنـيـ .

وتعززت هذه الإجراءات بإقرار خطة وطنية لتمكين العائلات من حاسوب مع تيسير اقتائه . وقد ساهم هذا الإجراء في بيع حوالي ٢٢,٦٠٠ حاسوب عائلي منها قرابة ١٢,٠٠٠ بتمويل ميسر عن طريق البنك التونسي للتضامن .

ويتناول هذا الباب التطورات المسجلة خلال السنوات الأخيرة والإجراءات والبرامج المزعمع اتخاذها في الفترة المقبلة في مجال تنمية الموارد البشرية باعتبارها إحدى الآليات الهيكلية التي تستوجبها الثورة المعلوماتية والتطورات العلمية والتكنولوجية في مستوى طرق التعلم والعمل والإنتاج والمبادلات وإسداء الخدمات .

## - ٢ - التربية والتعليم

### أ- الإجازات خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١

اتخذت عديد التدابير والإجراءات التنظيمية والتربوية الرامية إلى تحسين المردود الداخلي لمنظومة التربية تتعلق أساساً بـ :

- التخفيف من برامج التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بحوالي ٢٠ % .
- الحد من ظاهري الفشل المدرسي والانتظاظ بالحصول .
- العناية بالمدرسين والكوادر التربوية خاصة في مستوى التكوين الأساسي والكفاءة التربوية حيث أصبح مدرس المرحلة الابتدائية ينتسبون من بين خريجي المعاهد العليا لتكون المعلمين ووقع اعتماد مناظرة الكفاءة لأستاذية التعليم الثانوي لانتداب مدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية كما أحدث المركز الوطني لتكون المكونين في التربية .
- وبالتوالى وضعت خطة تهدف إلى تحسين نوعية التدريب المهني والتكوين المستمر امتدت على ثلاث سنوات بداية من سنة ١٩٩٧ وارتكتزت على تعصير طرق التدريب وأساليبه وتكون المكونين ودعم لامركزية التدريب وتطويره عن طريق استعمال التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال .
- وقد أقرت هذه الخطة تدريس اللغة الانكليزية كلغة أجنبية ثانية نظراً لمكانتها في العالم وأهميتها في امتلاك المعارف والتكنولوجيات حيث شرع في تدريس هذه المادة منذ بداية التعليم الأساسي (الإعدادية) .
- وفي مجال استخدام التكنولوجيات الجديدة في التعليم شرع في إدراج مادة علوم الكمبيوتر كمادة أساسية منذ بداية التعليم الثانوي . كما تم ربط جميع المعاهد الثانوية والمدارس الإعدادية بشبكة الإنترن特 . وحرصاً على التوظيف الأمثل في مجال استعمال التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال من قبل إطار التدريس، تم تأهيل أكثر من ١٢ ألف إطار من المتفقدين والمرشدين والأساتذة وذلك في نطاق خطة تدريبية .

### ب- توجهات الفترة القادمة (٢٠٠٢-٢٠٠٦)

يتميز المخطط الجديد بمواصلة تركيز مدرسة الغد (٢٠٠٧-٢٠٠٠) وكذلك بسن قانون توجيهي للتربية والتعليم المدرسي يأخذ بالاعتبار التوجهات الجديدة في مجال التربية وتواكبه جملة من الإصلاحات تقوم على المحاور الأساسية التالية :

- تطوير البرامج ومناهج التدريس .
  - مراجعة شبكة المواد والتقويم المخصص لمختلف مجالات التعليم .
  - مراجعة صيغ التوجيه .
  - تعميم استعمال نظم المعلومات في التدريس والتسهيل .
  - دعم التكوين المستمر .
  - تطوير أساليب تسيير المنظومة التربوية .
  - الارقاء بالتعليم الخاص .
  - وفي نفس الإطار سيتم دعم مكانة الرياضيات والعلوم والتكنولوجيات مع إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مسارات التعلم منذ المراحل الأولى للدراسة في اتجاه الأخذ بالمعايير العالمية .
  - وتمثل تكنولوجيات المعلومات والاتصال خياراً استراتيجياً في مشروع مدرسة الغد وركيزه من أهم ركائزها . ذلك أن التحكم في هذه التكنولوجيات يعتبر من أبرز سبل تأهيل الناشئة . لذلك سيتم خلال الخمسية المقبلة العمل على إدماجها في التعليم وتأهيل المربين للتحكم فيها وتوظيفها في التدريس . كما سيتم تجهيز المؤسسات التربوية بالمعدات اللازمة وتوسيع الشبكة التربوية وتطوير خدماتها وربط المؤسسات التعليمية بها ، إضافة إلى إرساء منظومة منظورة للتعليم والتكوين عن بعد وإنتاج المحتويات الرقمية والبرمجيات التربوية .
- ٣ التعليم العالي
- يمثل الاستثمار في التعليم العالي أهم العناصر المساهمة في تحقيق بناء مجتمع المعرفة بما يوفره من كفاءة قادرة على الاضطلاع بمسؤوليات التنمية واستيعاب حركة التقدم العلمي والتكنولوجي وبما تمثله الجامعية من فضاء للمعرفة والبحث ومن محرك اقتصادي في نفس الوقت . وتنزامن هذه التوجهات مع التطور المرتقب في عدد الطلبة في الفترة القادمة وما يفرضه من توفير الفضاءات والاختصاصات والشعب وإطار التدريس بالعدد والكفاءة المطلوبين . وتستدعي هذه التحديات استغلال الفرص التي تتيحها تكنولوجيات الاتصال الحديثة ودعم المبادرات الخاصة للاستثمار في التعليم العالي .

#### أ- الإنجازات خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١

لقد تضاعف عدد الطلبة من سنة ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ . ولمواجهة هذا التزايد الكبير في عدد الوافدين على التعليم العالي تم تسخير كل الإمكانيات لتوفير طاقة التكوين الضرورية ، حيث شهدت فترة المخطط التاسع إنشاء ٢٠ مؤسسة جامعية جديدة .

وعلى صعيد آخر ، ارتفع عدد الطلبة المحرزين على شهادات التعليم العالي بدرجة فاقت التوقعات إذ تطور هذا العدد من سنة ١٩٩٧ إلى سنة ٢٠٠١ بنسبة تناهز ٥٠٪ . وقد ساهمت نسبة تأثير الطلبة في تحقيق هذه النتائج حيث استقرت في حدود مدرس واحد لكل ٢٠ طالباً .

## بـ- توجهات الفترة القادمة ٢٠٠٦-٢٠٠٢

تكتسي الخامسة المقبلة طابعا خاصا من حيث التحديات التي ستواجه البلاد التونسية : العولمة والمنافسة ومجتمع المعرفة . ومن هذا المنطلق تعتمد استراتيجية التعليم العالي خلال المخطط الجديد بالأساس على الأولويات التالية :

١. الحرص على مبدأ التشغيلية .
٢. المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة .
٣. تعزيز النويات الجامعية بالمناطق الداخلية والتفتح على المحيط .
٤. دعم البحث الجامعي .

ويعتبر النمو الكبير الذي يشهده قطاع التعليم العالي فرصة حقيقة لتونس لبناء اقتصاد المعرفة ويتمثل الهدف في الارتفاع بنسبة التمدرس بالتعليم العالي للفئة العمرية ٢٤-٢٠ سنة من ٢٣ % سنة ٢٠٠١ إلى قرابة ٣١ % في نهاية سنة ٢٠٠٦ . ويطلب تحقيق هذا الهدف جملة من الإجراءات منها اعتماد التعلم غير الحضوري باستعمال التكنولوجيات الحديثة والوسائل الجديدة والشبكات . وينتظر أن يساهم التعلم غير الحضوري في :

- تخفيض الضغوط الناجمة عن التطور السريع في عدد الطلبة .
- إعطاء مرونة أكبر للجامعة وللطالب في اختيار نسق التعلم المناسب .
- تدريب الطالب على التعلم الذاتي ليكون قادرا على مواكبة المعرف بـ بعد التخرج من الجامعة باستعمال الوسائل الحديثة للتعلم عن بعد .
- إقامة صناعة تعليمية رقمية بما يتيح إحداث مؤسسات اقتصادية مجددة وصناعة واعدة للمحتوى التعليمي والثقافي خاصة بمحاضن المؤسسات والأقطاب التكنولوجية .

ومن المنتظر أن يمكن التعليم غير الحضوري من تأمين ٢٠ % من الوحدات التعليمية سنة ٢٠٠٦ أي ما يعادل طاقة استيعاب ٢٠ ألف طالب حضوري . ولهذا الغرض سيتم تجهيز ٤٤ مركزا للارتباط داخل الجامعات وإحداث مركز يقطنه تكنولوجية ووحدات لإنتاج واستغلال المادة التعليمية .

### ٤ - التكوين والتدريب المهني

يمثل قطاع التدريب المهني عنصرا محوريا في التوجهات التنموية القادمة الرامية إلى بناء مجتمع المعرفة والتحكم في الأنماط الجديدة للاقتصاد ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية وذلك اعتبارا لدوره في تنمية قدرات الموارد البشرية وإكسابها المهارات الالزمة لمسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي وضمان أوفر الحظوظ للاندماج في سوق الشغل .

#### أ- الإنجازات خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠١

ومن هذا المنطلق تم وضع خطة وطنية لتأهيل منظومة التكوين المهني والتشغيل وإنجاز مراحلتها الأولى . وارتکزت هذه الخطة أساسا على:

- تطوير نوعية التكوين عبر تحسين مردودية جهاز التكوين المهني وربط توفير المهارات بحاجيات قطاع الإنتاج واعتماد أساليب متطورة في إعداد برامج التكوين.
- الرفع من طاقة التكوين مع إخضاع الإحداثات إلى دراسات جدوى وتشريك المهنة في عملية انتقاء المشاريع الجديدة وتحديد مكوناتها .
- دعم التكوين المستمر وتطوير آلياته بهدف الرفع من كفاءة العاملين بالمؤسسات من ناحية ومواكبة التطورات التكنولوجية من ناحية ثانية .
- الإعداد النهائي لـ ١٥٧ اختصاص مهني وهو ما يمثل ٨٠٪ من حاجيات القطاعات مما سمح بربط جهاز التكوين بحاجيات جهاز الإنتاج من المهارات والكافاءات .

## **ب- آفاق المخطط القائم ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦**

وتبيّن الدراسات والتحاليل التي تم إنجازها بهدف استشراف حاجيات الاقتصاد من المهارات خلال الفترة القادمة أن الجهاز الوطني للتكوين المهني مدعو إلى بلوغ طاقة تكوين تسمح باستيعاب ٦٧ ألف مسجل جديد سنة ٢٠٠٦ . ولذلك سيتم العمل على :

- جعل التكوين داخل المؤسسة النمط السائد في التدريب المهني في إطار عقود شراكة.
- اعتماد نمط جديد للتصرف في مراكز التكوين يتماشى ومقتضيات نظام الجودة .
- التوسيع في إدراج كفاءات المبادرة (أو المقاولة) وتنبئتها صلب ببرامج مراكز التكوين.

وإلى جانب تطوير طاقة استيعاب الجهاز الوطني للتكوين الأساسي وإرساء نمط التكوين بالتداول بصفة مكثفة ، سيتم الاهتمام بالتكوين المستمر وذلك بالتوازي مع مواصلة تطوير النظم التشريعية والتنظيمية لجهاز التكوين المهني . ففي مجال تدعيم التكوين المستمر ستتركز مرحلة المخطط القائم على جملة من العناصر منها :

- تنمية برنامج التدريب المستمر ليشمل ٤ آلاف مؤسسة صغرى و ٣٥ ألف مستفيد .
- إحداث نظام للتكوين عن بعد من خلال استعمال التقنيات الحديثة للاتصال .
- مواصلة إصلاح قطاع التكوين المستمر باستكمال نظام الجودة .

ويبقى إحكام الربط بين نظامي التكوين المهني والتعليم من أهم الأهداف التي سيتم تحقيقها في الفترة القادمة بما يضمن إرساء منظومة متكاملة تؤمن من ناحية نجاعة العملية التكوينية بتحقيق الاندماج الأفضل للمتخرجين في دورة الإنتاج وتساهم من ناحية أخرى في الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات باعتبار التكوين عنصرا هاما من عناصر التأهيل الشامل . ويتمثل المجلس الأعلى للموارد البشرية الذي أحدث في الفترة الأخيرة إطارا متينا للبلورة التوجهات والإجراءات الكفيلة بتجسيم هذا الهدف .

## **الاستنتاج**

لقد أفضت هذه الجهود إلى ظهور جيل جديد متمكن من مختلف أوجه التكنولوجيا الحديثة أقبل على الانحراف في كل المشاريع الوطنية . كما ساهمت الخبرات التونسية داخل المؤسسات العمومية والخاصة بإفريقيا وأسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية في البرامج الكبرى الممهدة للطريق العالمية السريعة للمعلومات والتي ستكون المسلك الرئيسي لجل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية طيلة القرن الحادي والعشرين . إلا أن

الحاجة تأكّدت يوماً بعد يوم نشر الثقافة الرقمية على أوسع نطاق ممكّن ولدى كل الأصناف الاجتماعية في كل القطاعات للاستفادة الشاملة من ناحية وتعزيز الخبرة لدى الأخصائيين من ناحية أخرى .

## ثامناً - أطراف الشراكة وتوزيع الأدوار

### الوظائف الجديدة والتوزيع الثلاثي

- ١

يتضح من مختلف الدراسات والبحوث المتعلقة ببناء مجتمع المعرفة أن الوضع يتجه نحو إعادة توزيع الأدوار بين مختلف الأطراف الاجتماعية بحيث :

- تضطلع الحكومة والقطاع العام بالسهر على تماست العمل بين القطاعات والتنظيمات الكبرى ، واستحداث المبادرة في مجالات الاستشارة والتصدير والبحث والدراسات من خلال الإجراءات التشريعية والحوافز الجبائية والتشريعات المختلفة وكذلك بالتخفيط الشامل وإنشاء البنية التحتية ، وتأمين سلامة تبادل المعلومات ومسالك تداولها ، وحماية نظم الدفوعات الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية ، والتحاور مع الحكومات الأجنبية للتنسيق وتحديد إطار المشاركة والتعاون في وضع الاتفاقيات الدولية .
- وينتicipate على القطاع الخاص أن يضطلع بتكييف صناعات الاتصال وإنتاج وتوزيع وتسويق البرامج والقيام بتطوير الخدمات عن بعد وتسويقها للعلوم وتنمية البحث لاكتشاف أنواع جديدة من الخدمات عن بعد .
- أما دور مكونات المجتمع المدني والجمعيات ، فهو سيكتسي مظاهر متعددة تتصل بالمشاركة في برامج تنمية الاقتصاد التضامني واكتشاف المهن الجديدة ونشر ثقافة المعلومات والمشاركة في برامج تقليل الفجوة الرقمية ودعم العلاقات الدولية والمساهمة في الحوار الحضاري . وقد بدأت تتأكد أهمية هذا القطاع في مجالات عديدة . ولعل أكبر دليل على ذلك هو أن شبكة إنترنت ذاتها تخضع لنظام المنظمات غير الحكومية الدولية .

وبصورة عامة فإن هذا القطاع مدعو إلى مواكبة تطور القطاعات التي يتخلى عنها القطاع العام لفائدة القطاع الخاص والمشاركة في إيجاد الحلول الملائمة للتأقلم مع المناخ الجديد .

وقد سعت الحكومة التونسية خلال العشرية الأخيرة إلى إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وتوضيح الأهداف حسب القطاعات فتخلت الدولة عن دورها كمتدخل مباشر في النشاط المالي والصناعي والتجاري لتتفرغ أكثر فأكثر لمسؤولية الإشراف والتنظيم من خلال القوانين وتعصير آليات الاستشراف والمتابعة وضمان الشفافية . وكان قطاع الاتصال والمعلومات في مقدمة القطاعات التي استفادت من برامج الخصخصة ودعم المنافسة .

فحرر قطاع الاتصالات في مجالات كثيرة وتعددت مشاركة المؤسسات في الأنشطة التي كانت تخضع للاحتكار العمومي مثل قطاع الاتصالات .

- ٢ دور الإدارة والقطاع العام في المخطط العاشر (٢٠٠٦ - ٢٠٠٢)

تتطلب المرحلة القادمة في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها المحيط الاقتصادي العالمي مزيد ترشيد قطاع المؤسسات والمنشآت العمومية لتعصير آليات التصرف به وكذلك لتدعم قدراته التنافسية .

ومن المتظر أن يتجه العمل خلال فترة المخطط العاشر نحو تعزيز الإطار الهيكلي والتنظيمي قصد مزيد ملائمة مع خصوصيات قطاع الاتصالات والتطورات المرتبطة التي ستشهدها تكنولوجيات المعلومات في مجالات التعريب والبرمجيات الحرة والشفير والسلامة المعلوماتية والتعليم عن بعد والخدمات عن بعد ... وعلى هذا الأساس ، سيتم تنظيم القطاع الخاص من خلال وضع كراس شروط ينظم تعاطي أنشطة الخدمات والهندسة الإعلامية ووضع الإطار القانوني والتربيي لتصنيف المتتدخلين في إنجاز المشاريع الإعلامية ووضع الإطار القانوني والتربيي لإحداث سلك للتدقيق في مجال المعلومات والسلامة المعلوماتية .

وسيرتكز العمل خلال المخطط العاشر على توفير آليات جديدة للنهوض بالمؤسسة العمومية مع تفعيل دور مجلس الإدارة الذي يبقى أساسيا وتعزيز لجان المساندة والتفكير المنبثق عنـه .

وسيتم بالتوازي تطوير المعلومة حول نشاط المؤسسة العمومية لتمكنها من تحسين وتحديث التصرف داخلها والرفع من قدرتها التنافسية كما سيق تدعيم لامركزية التصرف داخل فروع المؤسسات والمنشآت وإعطاء المسؤولين الجهوبيين أكثر صلاحيات بما يضمن مرونة الأداء . ومن جهة أخرى أعلنت الخطة عن وضع إطار تشريعي وتربيي لتطوير العمل عن بعد وكذلك لمزيد دعم مقومات مجتمع المعرفة من خلال إرساء مرصد لتكنولوجيات المعلومات لتطوير منظومة متابعة إنجازات هذا القطاع ومساهمته في النمو الاقتصادي واستشراف آفاق تطوره وطنيا وتموقعه عالميا باعتماد بالخصوص على دراسات استراتيجية وميدانية دورية .

أما بالنسبة لبرنامج التقويت في مؤسسات القطاع العام إلى الخواص فقد شهدت فترة المخطط التاسع للتنمية تطورا هاما سواء من خلال عدد المنشآت المعنية أو من خلال الموارد التي تم توفيرها . وقد امتد البرنامج إلى قطاعات جديدة كالطاقة والقطاع المالي وقطاع الاتصالات .

كما أقرت الخطة اعتماد برامج اجتماعية بهدف تأهيل الموارد البشرية وإعادة توظيفها والرفع من كفاءتها بما يتفق مع الحاجيات الفعلية للمنشآت والمؤسسات ، وتسديد الأجور على أساس اختلاف الكفاءات .

وقد تغيرت الصبغة القانونية لبعض المنشآت التي كانت تتمتع بوضعيـات احتكارية في السوق وتحولت من مؤسسات عمومية إلى شركات تجارية وفتح جزء من رأس مالها عن طريق عروض عمومية للبيع على غرار الديوان التونسي للاتصالات .

وأكـلت الخطة إلى القطاع العام مهمة رعاية برامج التكوين في كل المستويـات ( التعليم الأساسي والثانوي والجامعي والتـكوين المهني بما يمكن المتعلم من توظيف هذه التكنولوجيات لإثـراء زاده المعرفي وهذا الجهد سيتم إنجازه كذلك بالتعاون مع القطاع الخاص . ولذلك فإن الشراكة بين القطاعـين العام والخاص ستكون شاملة لـقطاعات عـديدة :

- من خلال وضع قاعدة ترقـيمـية وتصـنيـفـية مـوـحـدة عـلـى النـطـاق الوـطـنـي ( Référentiel National ) تـشـمل كلـ القـطـاعـات والأـطـراف والأـنـشـطـة لـتسـهـيل إـدـماـجـ التـطـبـيقـات الإـعلامـية وـتـجـمـيعـ المـعـلومـاتـ والإـحـصـائـياتـ وـذـلـكـ عـلـىـ جـمـيعـ المـسـتـوـيـاتـ وـطـنـيـةـ كـانـتـ أوـ جـهـوـيـةـ أوـ قـطـاعـيـةـ وـتـطـورـ آـلـيـاتـ جـديـدةـ لـإـنجـازـ الصـفـقـاتـ العـمـومـيـةـ فيـ مـجـالـ الإـعـلـامـيـةـ تـنـتـنـاسـ بـ معـ خـصـوصـيـاتـ مـجـالـ الخـدـمـاتـ وـالـهـنـدـسـةـ الإـعـلـامـيـةـ وـتـأـخـذـ بـعـينـ الـاعتـبارـ خـصـوصـيـاتـ أـشـغالـ الـدـرـاسـاتـ منـ جـهـةـ وـأـشـغالـ تـطـوـيرـ الـبرـمـجيـاتـ منـ جـهـةـ أـخـرىـ وـوـضـعـ الإـطـارـ القـانـونـيـ

والترتيبي المنظم لعمليات إسناد التصرف الكلي أو الجزئي في أنظمة المعلومات إلى مؤسسات مختصة في المجال (externalisation).

- مراجعة مشمولات الهياكل المكلفة بالتنظيم والأساليب والإعلامية بالإدارة العمومية وإعادة هيكلتها من خلال الأخذ بعين الاعتبار لمهام جديدة مثل اليقظة التكنولوجية والسلامة وإدارة الشبكات إضافة إلى ضرورة الفصل بين المهام التنظيمية والتدقيق من ناحية والمهام العملية من ناحية أخرى .
- النهوض بالقطاع الخاص ودعم التشغيل والتصدير من خلال تشجيع شركات الخدمات والهندسة الإعلامية على الانخراط في نظم الجودة "Certification ISO" مما يمكن من دعم قدراتها التنافسية خاصة في الأسواق العالمية .
- بالقيام بدراسة قصد إيجاد السبل الكفيلة بمزيد دعم الاستثمار في مجال تكنولوجيات المعلومات فضلا عن نشر ثقافة حقوق التأليف .
- بدراسة لتقييم واقع الترتيب والإجراءات المتعلقة بتوريد المواد الأولية والأقصال لتركيب الحواسيب قصد مزيد تبسيطها .
- إرساء تكوين جامعي مختص في قانون تكنولوجيات المعلومات والاتصال لدعم الخبرات الوطنية في المجال مساندة لتطور جانب الأعمال في المجال .

### - ٣ دور القطاع الخاص

لقد حظي القطاع الخاص بعناية فائقة على امتداد المخطط التاسع تجلت من خلال مختلف الإجراءات التي تم اتخاذها لتطوير الاستثمارات وسيتواصل هذا السعي للارتفاع بحصة القطاع الخاص في الاستثمار الجملي إلى حدود ٦٠ % (و ٦٥ % لقطاع المعلومات وحده) مع نهاية المخطط العاشر بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية ورفع تحدي المنافسة العالمية والمساهمة بفاعلية في كسب رهان التصدير والتشغيل والتوظيف الواسع لحاملي الشهادات العليا .

ولتجسيم هذه الأهداف في إطار السياسات المرسومة سيرتكز العمل خلال المخطط العاشر على :

- دخول القطاع الخاص في المجالات التي كانت على حد الآن حكرا على القطاع العام بما يكرس التناوب المنشود بين القطاعين وذلك بتعزيز المبادرات الخاصة في مجالات النمو ومنها الاتصالات وشيكات النقل والتراسل والتعليم العالي والتدريب وتساهم المؤسسات الخاصة باستثمارات قدرها بـ ١٦٧٥ مليون دولار.
- تعزيز دور مؤسسات الدعم والمساندة بالحرص على تحسين نوعية خدماتها تماشيا مع الواقع الجديد للمؤسسة وت تقديم المعونة الفنية اللازمة ومعاضدة مجهودات وحدات الإنتاج والإحاطة بها خاصة في مجال التحكم في التكنولوجيا وتطوير أساليب الإنتاج والتصرف والرفع من الإنتاجية وتوفير المعلومة الاقتصادية الضافية الحديثة لإنارة سبيل المؤسسة .
- الاستفادة من برنامج للنهوض بالجودة على امتداد فترة المخطط بهدف إدخال نظم الجودة لدى ٤٥٠ مؤسسة قصد ترسیخ هذه النظم وآليتها في صلب المؤسسة وتدعم القدرات الذاتية وتذليل كل المعوقات التي قد تعرقل تدفق السلع التونسية في الأسواق الخارجية وتطوير أجهزة الإنتاج طبقا للمواصفات التكنولوجية المعتمدة في البلدان الأوروبية.

- الترفيع في نسبة التأثير بوضع الآليات الكفيلة لحث المؤسسة على الاستثمار في المعرفة إضافة إلى استثماراتها المادية وذلك باعتبار مقتضيات المرحلة القادمة التي تعتمد على تطوير طرق التسبيير والتسويق ونظم الإعلام والقدرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة .
- الدخول في علاقات شبكة بهدف تشكيل سلسلة مترابطة من الأنشطة ذات العلاقة لتلافي التشتت وللاستعمال الأمثل للتكنولوجيا المستخدمة ولقوافل التوزيع والمهارات الموظفة بما يمكن من التحكم في تكاليف الإنتاج وترشيد التصرف في المخزونات .
- كما أن دعم الاستثمار الخاص سيحظى بدعم كبير في مجال خدمات الإحاطة الميدانية بالأفراد وذلك لتلبية حاجات نوعية جديدة على المستوى العائلي . وتمثل هذه الأنشطة في مجملها مصادر للتشغيل قابلة للاستغلال المكثف لاعتماد تقنيات الاتصال الحديثة والمؤسسات الصغرى . ومن ناحية أخرى فإن البرنامج الوطني لتطوير القطاع الخاص يقتضي تعزيز القدرة على تشخيص المشاريع الجديدة وذلك بتدعيم مكاتب الدراسات الخاصة وتوفير الآليات الملائمة لدفع وظيفة الاستبatement من خلال تركيز محاضن المؤسسات وتهيئة جيل جديد من الباعثين .

ومن المرتقب أنتمكن مختلف هذه السياسات والإجراءات من دفع المجهود الخاص والارتقاء به بما يساهم في تجسيم الأهداف القطاعية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد اللامادي والاندماج الفاعل في الفضاء الأوروبي ومتروطي العالمي . على أن ذلك يبقى رهين قدرة المؤسسات على التصرف وتنظيم العمل والإنتاج ومدى استعداد أصحاب الأعمال للاندماج الفاعل في شبكات الإنتاج والتوزيع في الفضاء الأوروبي - متروطي والعالمي .

#### ٤ - دور النسيج الجمعياتي

يعد النسيج الجمعياتي من أهم مكونات المجتمع الجديد الذي ترتو تونس إلى تجسيمه على أرض الواقع . وقد انتشر العمل الجمعياتي بفضل الآليات التي تم إقرارها للتشجيع على إنشاء الجمعيات ذات الصبغة التنموية والعلمية والمعلوماتية .

وعلى هذا الأساس تعتبر الأنشطة الجمعياتية رافدا من روافد التنمية وفضاء لإذكاء روح المواطنة والمبادرة ونشر قيم التضامن والتآزر بين كافة أصناف المجتمع وترسيخ حقوق الإنسان وخدمة الأهداف النبيلة من منطلق التطوع . وقد أحاطت الدولة بهذا القطاع تشريعا وتمويلا وتوفيرا للإمكانيات .

##### أ- الإصلاحات والمكاسب التي تحققت للقطاع الجمعياتي

لقد تعددت خلال السنوات الأخيرة الإصلاحات والمكاسب لفائدة الجمعيات وتمثلت في مجموعة من القرارات منها :

- تبسيط الإجراءات الإدارية وإحداث صندوق المساهمة في تمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية وإحداث نظام القروض الصغيرة وتوكيل الجمعيات التنموية المؤهلة بإسنادها .
- إعفاء الجمعيات العاملة لفائدة المعوقين من بعض المعاليم الجبائية .
- إحداث مركز البحث والدراسات والتوثيق والإعلام لمساعدة الجمعيات على تطوير أدائها.

- إقرار تشجيعات مالية للجمعيات التي تتولى إنجاز مشاريع في مجال البحث العلمي وتطوير التكنولوجيات .

ونتيجة لهذه الإصلاحات والمكاسب شهد القطاع الجمعي دفعاً قوياً فتزداد عدد الجمعيات من سنة إلى أخرى ليتجاوز حالياً ٨ آلاف جمعية وتدعّم الشراكة بين الجمعيات ومؤسسات الدولة والجماعات المحلية لإنجاز خدمات ومشاريع ذات مصلحة عامة في عديد المجالات . وينتظر أن يتولى قطاع المجتمع المدني القيام بدور كبير في بناء مجتمع المعلومات وذلك لما يوفره من مرونة ولتجاويه الكبير مع آليات الاقتصاد الإعلامي الجديد ولدوره المتميز في تنمية الاقتصاد التضامني وكذلك لقدرته على التأقلم مع تحديات العولمة وتشعب العلاقات الدولية .

## **بـ- دور الجمعيات في مجتمع المعلومات**

قد أصبحت منظمات المجتمع المدني تمثل قطاعاً ثالثاً يدعم وظيفة القطاعين العام والخاص في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تقوية طاقتي الإنتاج والشغل وسيجلّى ذلك من خلال :

- مساهمة الجمعيات في تنمية الاقتصاد التضامني .
- دور الجمعيات في نشر الثقافة الرقمية .
- حضور الجمعيات في العلاقات العربية والدولية .

### **• تنمية الاقتصاد التضامني**

تتمثل الوظيفة الاجتماعية الجديدة في التعريف بالأفاق الكبيرة التي يتيحها مجتمع المعلومات لكل الأطراف بما في ذلك الفئات الضعيفة وتقريب آليات الاتصال الحديثة من العائلات المعوزة والمساعدة على تلافي التأثيرات السلبية للشبكات الإلكترونية ومختلف مظاهر التهميش . وسيكون ذلك من خلال ربط الصلة بين جمعيات التنمية المدرسية والمراكم المحلية للإنترنت والمشاركة الميدانية في تقليص الفجوة الرقمية وتكثيف البرامج التكوينية الخاصة بتعليم الكبار وتدعيم إقبال المرأة على هذه التقنيات الجديدة .

### **• نشر الثقافة الرقمية**

إن دور الجمعيات في مجال الثقافة الرقمية متسع للغاية ويمكن حصر البعض من جوانبه من خلال التعريف بالأفاق الكبيرة التي يفسحها مجتمع المعلومات والمعرفة ، وإنجاز برامج للتدريب والتاهيل متصلة بالثقافة الرقمية ، وفتح موقع على الإنترت مع توظيفها للتدريب على استعمال التقنيات الحديثة للاتصال .

وستتحقق مثل هذه الأهداف في تونس بتكتيف الترابط الإلكتروني بين الجمعيات وإيجاد فضاء عمل للجمعيات المختصة داخل القرى التكنولوجية ودعم الجمعيات بالتحفيضات الهامة في تكاليف استعمال الهاتف والاشتراك في الإنترت وتوفير المساعدة على تكثيف الموارد البشرية .

### **• حضور الجمعيات في العلاقات العربية والدولية**

إن مختلف الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المختصة في الاتصال والمعلومات مدعوة إلى المساهمة بدور متميز في الحوار العالمي والإقليمي حول إيجاد مسالك للتعاون والشراكة وردم الفجوة الرقمية ومجابهة مختلف مظاهر الانحراف .

ثم إن هناك حاجة ماسة إلى حوار حقيقي عميق بين الجمعيات التونسية ومثيلاتها في مختلف مناطق العالم ، للمزيد من تقييم وجهات النظر والتعرف على المقارب الأخرى ، والتمهيد لمشاريع الشراكة الإقليمية . وستشارك الجمعيات التونسية كغيرها من المنظمات الأهلية العربية بقسط كبير في تجسيم أهداف المنظمة العربية الجديدة لتقنولوجيات الاتصال التي نص نظامها الأساسي على مساهمة المجتمع المدني المتخصص في أعمالها وذلك كأحد الأطراف الرئيسية المعنية .

وتسعى الجمعيات التونسية أيضا إلى المساعدة على تشخيص المشاريع العربية التي يمكن تحقيقها في مجالات التأهيل الاتصالي الملائمة لمجابهة مظاهر الانحراف من خلال المشاركة في وضع الأدبيات ومدونات السلوك الالزامية للسهر على احترام هذه التدابير<sup>٦</sup> .

### الاستنتاج

وعلى هذا الأساس فإن دور القطاعات الثلاثة سيرتكز مستقبلا على دعم الثقافة المعلوماتية والرقمية لتكثيف فرص الاندماج والمشاركة الفاعلة في مجتمع المعرفة وذلك بتكييف المبادرات الرامية إلى تمكين أكثر عدد ممكن من المواطنين من الحصول على مستوى أدنى من المعرفة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وذلك باعتبار الواقع الاجتماعي والثقافي إلى جانب تعزيز انتشار الحواسيب على أوسع نطاق مهني وعائلي .

---

<sup>٦</sup> دليل الجمعيات في مجتمع المعرفة والمعلومات . نشر الأمانة العامة المساعدة للعلاقات مع المنظمات والجمعيات بالجمعية الدستوري الديمقراطية أفريل سنة ٢٠٠٢ .

## تاسعاً- الاعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

### - ١ أهداف القمة

لقد قررت المجموعة الدولية عام ١٩٩٨ باقتراح من تونس ، الدعوة إلى عقد قمة عالمية لمجتمع المعلومات تشارك فيها كل البلدان النامية وكل القوى الحية ولا سيما منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الاستثمار في القطاع الخاص حتى يتسمى لكل المجتمعات أن تستفيد من التقدم المؤمل .

وانطلقت أعمال الإعداد في مستوى الهيئات الدولية المعنية وكذلك في مستوى المجموعات الإقليمية وفي مقدمتها المجموعة الإفريقية . فانعقد مؤتمر إقليمي في باماكو (مالي) في أواخر شهر ماي من عام ٢٠٠٢ حضره ما يناهز الألف مشارك يمثلون مختلف القطاعات من بينهم عدد معترض من مسيري الجمعيات والمنظمات غير الحكومية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن عدداً مماثلاً من المندوبيين ينتمون إلى جنسيات مختلفة اجتمعوا في جينيف أثناء الأسبوع الأول من شهر جويلية ٢٠٠٢ في نطاق اللجنة التحضيرية الأولى . وتناول الاجتماع مسألة إرساء آليات القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومقاييس اعتماد منظمات المجتمع المدني المعنية وستتواصل الاجتماعات التمهيدية والمؤتمرات الإقليمية طوال عام كامل .

أما المواضيع التي سيتناولها البحث أثناء القمة العالمية ، فإنها متعددة ومتغيرة وتغطي مختلف قطاعات المعلومات والاتصال مع إيلاء عناية خاصة لشبكات البث وخاصة لمحتوى الإنتاج المعرفي الذي ستتوفره تلك الشبكات .

### - ٢ مساهمة المجموعة الإفريقية

لقد أحدثت القارة الإفريقية تجدیداً مهماً للغاية بأخذ زمام المبادرة في تنظيم المؤتمر الإقليمي الأول للإعداد للقمة ، إذ وفرت الظروف لحوار حقيقي للمؤتمرات الدولية باعتماد نمط جديد من الشراكة بين ممثلي الحكومات والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني .

ولاقتاعها بالنتائج التي أفضى إليها مؤتمر باماكو ، فإن مختلف الأطراف رغبت في وضع العلامات التي يتعين التركيز عليها وذلك بالمساهمة الملموسة في بناء مجتمع المعلومات والاستفادة في المقابل من الإمكانيات الجديدة التي توفرها تكنولوجيا الاتصال فأكملت كل الأطراف المساهمة في الندوة التحضيرية بجنيف على :

- أن مجتمع المعلومات ينبغي أن يستجيب لمصالح كافة الأمم مع عناية خاصة بحاجات وطلعات السكان الأكثر فقراً .
- وأن الاتصال ، باعتباره أساس الوجود لكل فرد ولكل مجتمع ، يتبع إدارته بطريقة تضمن التطور العادل والمتوازن والمتناسق لكل مجموعة الكونية .
- وأن كل الأطراف الممتنعين للسلطات العمومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص (وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة) معنيون بتطور الاتصالات وينبغي تشريكهم في القرارات المتعلقة بالتنمية التي تخصهم سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي .
- وأن تطوير البرمجيات المعروفة بـ "الحرة" سواء من حيث المعدات أو من حيث تكوين المستخدمين ، من شأنه أن يضمن انتشار التقنيات الرقمية بتكليف منخفضة .

- الحاجة إلى تنفيذ استراتيجيات استثمار وتمويل للمساعدة على إنشاء المحتويات ودمقرطة الوصول إلى الشبكات مع بذل مجهود خاص لفائدة النساء والشباب .
- ضرورة النهوض بالتنوع اللغوي والإبقاء على الاختلافات الثقافية باعتبارها محركاً لعمليات تطوير محتويات لاستخدامات المحلية والدولية .
- حتمية المشاركة الكاملة للعاملين في مجال المجتمع المدني وفي القطاع الخاص في مختلف هيئات القرار سواء في المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي ، والذين لهم اتصال بتنمية مجتمع المعلومات من خلال دعم صيغ جديدة للمشاركة تقوم على التكامل بين مختلف أصناف العاملين .
- تركيز التعاون من خلال تطوير محتوى ملائم للحاجات المحلية ووضع الممارسات المفيدة على شبكة الإنترنت لتشكل قاعدة للمعرفة وتيسير النهوض بالتكوين .
- دعم الطاقات المؤسساتية والبشرية والإدارية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي لضمان تكامل أفضل بين كل المبادرات لتطوير مجتمع المعلومات وتشريك المواطن في تربية الديمocratie .
- إرساء حوارات ديمocratie بشأن الأحكام الجديدة المؤسساتية والتربيية الهدافe إلى تحديد الرهانات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية والأخلاقية المتعلقة بالتقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال .
- الوعي بأن تقليص الفجوة الرقمية يمر بالضرورة عبر تطوير للبني التحتية وفي تلائم كامل مع حاجات السكان والمواطنين الأقل حظا .

### - ٣ - مساهمة المجموعة العربية

إنه لمن حسن الطالع أن كان الملوك والرؤساء العرب قد قرروا في السنة الأولى من القرن الحادي والعشرين تسجيل موضوع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كبند قار لسائر اجتماعاتهم . وفي ذلك وعي بتحديات الألفية الجديدة وبما يمثله هذا القطاع الاستراتيجي كمعطى جوهري ولحس الفجوة الرقمية من أجل التنمية الشاملة ولدعم موقع الأمة العربية في العالم وتعزيز حضورها الثقافي ولتمكن اللغة العربية من التأثير الفاعل والانتشار العالمي كلغة علم ومعلومات<sup>٧</sup> .

وإن تجسيم هذا التصور الاستراتيجي يتمثل حسب ورقة العمل التي قدمت للقمة العربية خلال شهر مارس ٢٠٠١ في مجموعة من المبادرات العربية المشتركة وخطة متكاملة لقرن الجديد من عناصرها برنامج عربي لتربية تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ونشر تكنولوجيا المعدات لخدمة الاقتصاديات العربية وتحقيق التكامل العربي في مجال صناعة البرمجيات قصد الوصول إلى سوق عربية مشتركة في هذا القطاع وإعداد الكفاءات وتأهيلها وإنشاء صندوق عربي للاستثمار في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومعهد للبحوث والتكوين في هذا الميدان وتبادل الخبرات والتجارب وتوظيف الكفاءات المهاجرة والتعاون معها والعمل من أجل خلق شراكة عربية والزيادة في حجم الاستثمارات المشتركة ذات الصلة بهذا المجال وكذلك توفير الحوافز لدعم صناعات هذه التكنولوجيا وتنميتها وتوطينها باللغة العربية ونقلها إلى الآخرين بكل ما تتيحه تقنيات الاتصال من آليات . فلا مجال اليوم لافتراضية قطرية منغلقة بعضها عن بعض في عصر التكامل والاندماج .

---

<sup>7</sup> ورقة عمل المهندس رضا قلوز في الاجتماع التحضيري العربي للقمة . دمشق ٢٠-٢١ نوفمبر ٢٠٠٢ .

ومن الأكيد أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات سوف تولي أهمية كبيرة لموضوع الفجوة الرقمية ولموضوع الخصوصيات الثقافية في مجتمع المعلومات ولتهيئة الظروف أمام مجتمع المعرفة الذي سيستند إلى شبكات الاتصال وإلى المضمون الوارد عبر هذه القنوات . وستستفيد الثقافة العربية من هذه الشبكات إلى أبعد الحدود .

إن الإعداد للقمة العالمية سيمتد على كامل الفترة المترادفة بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ وسوف يكون هذا الإعداد متاثراً بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وبانعكاساتها ، وكلنا أمل بأن تمتلك تكنولوجيا الاتصال هذه المضاعفات بفضل ما تيسّرها من فرص للتفاعل والقامش العالمي وللحوارات بين الحضارات .

وهذا ما يبرر الحضور العربي المنتظر في القمة وقد بدأت الاستعدادات حديثة في مستوى اللجان الوطنية وفي المنظمات العربية المعنية<sup>٨</sup> .

#### ٤- المشاركة التونسية

لقد كانت تونس هي المبادرة باقتراح تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، التي تم اعتمادها في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس ١٩٩٨) ، وستأتي هذه القمة كفرصة ثمينة تتيح للجميع إمكانية التعمق في مختلف المشاكل العالمية وتسلیط الضوء على القضايا والرهانات الاستراتيجية المطروحة في هذا المجال واقتراح الحلول الملائمة وذلك بمشاركة كل من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني .

##### أ- الموقف الرسمي

وقد بدأت تونس تتهيأ بكل عمق لهذه القمة باعتبارها الدولة التي ستتحضنها في سنة ٢٠٠٥ بعد انطلاقها من جنيف في سنة ٢٠٠٣ .

فأصبح ميدان الاتصال والمعلومات يمثل في تونس توجهاً جوهرياً و اختياراً أساسياً مرتکزين على خطة شاملة ومتكلمة ترمي إلى النهوض بقطاع تكنولوجيات الاتصال لدعم المجهود التنموي للبلاد والاستجابة لمتطلبات تطوير الاستثمار ومزيد تفتح الاقتصاد على الخارج في ظل محيط دولي يتميز بعولمة الاقتصاد وباشتداد المنافسة والمزاحمة من أجل اكتساب الأسواق .

ويمكن لأي باحث عبر الواب التعرف على الموقف التونسي من القضايا التي ستثيرها الأطراف المسؤولة حول مختلف جوانب هذا الموضوع في القمة العالمية لمجتمع المعلومات .

فقد أعدت اللجنة الوطنية التونسية المكلفة بإعداد القمة العالمية ورقة عمل تمهيداً للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية الدولية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المنتظرة أيام ٢٨-١٧ فبراير ٢٠٠٣ وقد تناولت هذه الورقة بالتحليل والدرس ثلاثة مواضيع يرى الجانب التونسي أنها ذات أهمية بالنسبة لبقية مسار إعداد هذه القمة وهي :

<sup>٨</sup> يمكن مراجعة الجدول الموجود ضمن المستندات لمقارنة عربية من بحث بعنوان العالم العربي في عصر المعلومات والاتصالات د. هشام الخطيب - قدم بالجزائر في ديسمبر ٢٠٠٢ .

- الدراسة المعمقة لتقدير الفجوة الرقمية .
- المقترنات التونسية بالنسبة لإعلان المبادئ وبرنامج العمل .
- التكامل المتوازن بين مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات .

### **تقدير الفجوة الرقمية**

ترى تونس أن اعتماد أي إعلان مبادئ أو مخطط عمل يستوجب القيام بدراسة لتقدير مدى مساهمة مختلف البلدان في سد الفجوة الرقمية بمختلف مكوناتها وأشكالها . وهي تقترح في هذا الصدد، إنشاء فريق عمل على المستوى الدولي وتحت الرعاية المشتركة للأمانة الفنية للقمة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات ، توكل إليه مهمة وضع المقاييس الملائمة لتقدير تطور مجتمع الاتصال والمعلومات، وقياس الفجوة الرقمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال مؤشر موحد يأخذ بالاعتبار مختلف المؤشرات ذات العلاقة .

### **المقترنات بالنسبة لإعلان المبادئ وبرنامج العمل:**

ترى تونس أنه ينبغي أن يرتكز كل من إعلان المبادئ وبرنامج العمل على أربعة محاور وهي:

- تطور الاستراتيجيات والسياسات والوعي بأهمية الثقافة الرقمية .
- تأمين النفذ لنكتنولوجيات الاتصال وتطوير البنية التحتية والخدمات والتطبيقات الاتصالية .
- الإصلاح والتتنظيم والتشريع .
- الأبعاد المتعلقة بتطوير مجتمع الاتصال والمعلومات .

ولقد لخصت الورقة التونسية المحور الأخير في خمسة عناصر (البعد الاجتماعي والتضامني ، البعد الثقافي المرتبط بتطوير محتوى الاتصال والمعلومات ، والبعد المتعلق بالقيم ، البعد الاقتصادي والمالي وبعد التعاون الإقليمي والدولي) <sup>٩</sup> .

### **التكامل المتوازن بين مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات**

وترى الورقة التونسية أن عقد القمة على مرحلتين ، الأولى في جنيف سنة ٢٠٠٣ والثانية في تونس سنة ٢٠٠٥ ، يستوجب دراسة تطلعات كافة الأطراف من حيث محتوى القمة ونتائجها المحتملة قصد الاستجابة لضرورة سد الفجوة الرقمية التي أصبحت في طليعة اهتمامات كل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء والمناداة بوحدة التمشي للربط بين المرحلتين والتوزيع المحكم والتكامل المتوازن بين اللقاءين التاريخيين المنتظرين بجنيف وتونس <sup>١٠</sup> .

وسعياً لضمان إنجاح القمة في مرحلتها تؤكد الأوساط التونسية المسؤولة على أهمية تبادل الآراء حول هذا الموضوع الهام . وتنجذب هذه الأوساط - فيما يتعلق بالمرحلة الثانية التي ستتعقد في تونس سنة ٢٠٠٥ - مع ما ذهبت إليه بعض الأطراف بأن تخصص الفترة المترابطة بين المرحلتين لمزيد التعمق في

<sup>٩</sup> من موقع بالإنترنت تحت عنوان [WWW.IITU.INT](http://WWW.IITU.INT) .

<sup>١٠</sup> ورقة العمل د. مصطفى المصمودي في ندوة وشلنطون حول الإدارة الإلكترونية ٢١/٢٠ نوفمبر ٢٠٠٢ .

بحث موضوع مجتمع المعلومات على أن تخصص المرحلة الثانية لضبط برنامج على المدى الطويل (يغطي الرابع الأول من القرن الحادي والعشرون) يكون مشفوعاً بميثاق إرساء مجتمع المعلومات ، وذلك علاوة على تقييم إعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين قد يحسم الأمر فيما خالل المرحلة الأولى بجنيف .

#### **ب- مساهمة القطاع الخاص التونسي**

لقد شارك ممثلو القطاع الخاص في اللجنة الوطنية التونسية المكلفة بإعداد القمة وأكروا على ضرورة اهتمام ممثلي هذا القطاع في القمة بمختلف المواضيع وأشاروا إلى المجالات الحساسة التي يتبعين معالجتها قبل غيرها والأنشطة التي يتبعين مباشرتها من طرف القطاع الخاص بمفرده أو في نطاق الشراكة مع القطاع العام أو مع منظمات المجتمع المدني . وقد أكدوا في هذا السياق على ضرورة العناية بالأنشطة التي أسندتها المخطط العاشر إلى هذا القطاع (يراجع الباب الثامن VIII الفصل الثالث الذي حدد فيه بوضوح دور القطاع الخاص في بناء مجتمع المعلومات) .

#### **ج- مساهمة المجتمع المدني التونسي**

لقد تلقى المجتمع المدني التونسي بارتياح كبير تعين ممثلين عن الجمعيات التونسية للاتصال ضمن اللجنة الوطنية لإعداد القمة ورأوا أن هذه المهمة تقضي التحرك السريع على عدة أصعدة والاهتمام بمجموعة من القضايا الكبرى .

وأعربت هذه الجمعيات عن وعيها الكامل بتقل المسؤولية فشارك ممثلوها في الملتقى الإقليمي الذي التأم بباماكي عاصمة مالي في نطاق التحضير الإفريقي للقمة . كما شاركوا في الاجتماعات التحضيرية الأخرى بجنيف وساهموا في وضع الوثيقة التونسية المشار إليها أعلاه وأكدوا من جانبهم في مختلف منابر الحوار المفتوح مباشرة أو عبر الواب على آرائهم حول مختلف القضايا المطروحة وعبروا عن تصوراتهم لنوعية النشاط الذي يمكن أن يضطلع به النسيج الجمعياني في مختلف البلدان للمشاركة في بناء مجتمع المعلومات مبرزين في هذا الصدد أن :

**- ممثلي المجتمع المدني مطالبون بالاضطلاع كاملاً بالدور المنوط بقطاع المجتمع المدني عامه وبالنسيج الجمعياني بالخصوص (يراجع الباب الثامن VIII الفصل الرابع) .**

ومع تأييدهم لفكرة الاستفادة من الوقت الفاصل بين مرحلتي القمة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ لمواصلة التفكير من خلال اللقاءات القطاعية والدراسات الميدانية فإنهم ساندوا النداء الذي توجه به زملائهم الأفارقة في باماكي من أجل تنظيم مؤتمر عالمي خاص بالمجتمع المدني خلال سنة ٢٠٠٤ في إحدى العواصم المتوسطية للباحث في نتائج مرحلة جنيف وضبط اختيارتهم النهائية للمرحلة الخاتمية بتونس .

#### **الاستنتاج**

والاستنتاج هو أن الاستعداد التونسي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات دخل في مرحلة حاسمة وأن الوعي بأهمية الرهان أصبح شاملًا لمختلف الأطراف المعنية وفي مستوى كل القطاعات وأن المجتمع المدني شارك بصورة ملموسة في هذا الإعداد وأثرى بنسبة لا يستهان بها أعمال اللجنة الوطنية المختصة بهذه القمة.

## الاستنتاجات الختامية

لقد تضمنت مختلف الأبواب السابقة مجموعة من الاستنتاجات والاختيارات ولن نعود إليها من جديد . وإذا ما كانت هنالك حاجة إلى استنتاج نهائى ، فلا بد من التأكيد في هذه الخاتمة على أهمية التحول الذي شهدته تونس في بداية هذا القرن . ذلك أن الوعي المبكر بالأفق الواudedة لـ تكنولوجيا الاتصال وبخلفيات ثورة المعلومات أهل هذا البلد الصغير بمساحته وبعدد سكانه ليُسطّع بدور متّيز على ضفاف البحر الأبيض المتوسط في خوض غمار العولمة وبناء مجتمع المعرفة والمعلومات إذ تشير الخطوات الحثيثة التي قطعها من خلال مخططاته الإنمائية السابقة والأهداف التي رسمها للمراحل القادمة أنه ليس من المستحيل لـ بلد نام أن يلتّحق بـ كوكبة البلدان المصنعة بعد وقت قصير وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا الاتصال التي ظهرت كأنسب سبيـل لـ اختصار المراحل ولـ الإسراع بـ نسق النمو وتنمية الصادرات والاستجابة لـ طلبات الشغل المتطرفة من حيث النوع والعدد .

فـمـا لا شكـ فيـهـ أنـ تـونـسـ مـثـلـ غـيرـهـ مـنـ الـبلـدانـ الـعـربـيةـ سـتـكـسـ كـثـيرـاـ مـنـ المـراهـنةـ عـلـىـ اـقـتـحـامـ السـوقـ الـاقـتصـادـيـ الـعـالـمـيـ الـقـائـمـ عـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ وـتـبـادـلـ الـإـنـتـاجـ الـفـكـرـيـ عـبـرـ شـبـكـاتـ الـاتـصـالـ الـعـرـيـضـةـ وـمـخـلـفـةـ الـخـدـمـاتـ عـنـ بـعـدـ .

لـذـاكـ فـإـنـهـ يـتـعـينـ اـغـتـامـ الـفـرـصـ الـتـيـ يـتـيـحـهـاـ عـصـرـ الـمـعـلـومـاتـ لـكـسـبـ أـكـثـرـ مـاـ يـمـكـنـ مـنـ الـأـمـتـيـازـاتـ . وـتـوـظـيفـ الـشـبـكـاتـ الـرـقـمـيـةـ لـمـعـالـجـةـ إـشـكـالـاتـ الـخـاصـةـ بـكـلـ بـلـدـ وـبـالـمـنـطـقـةـ الـعـرـبـيـةـ عـامـةـ .

وـقـدـ أـدـرـكـ تـونـسـ فـيـ ذـاتـ الـوقـتـ أـهـمـيـةـ الـرـهـانـاتـ وـالـتـحـديـاتـ الـتـيـ يـتـعـينـ تـجاـوزـهـاـ حـتـىـ يـتـسـنىـ تـحـقـيقـ الـأـهـدـافـ الـمـرـسـومـةـ وـذـكـرـ بـالـاعـتمـادـ عـلـىـ كـافـةـ الـطـاقـاتـ الـمـتـاحـةـ وـكـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ تـدعـيمـ الـلـحـمـةـ الـوـطـنـيـةـ وـتـكـثـيفـ الـرـعـاـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـتـكـرـيـسـ الـتـعـدـيـةـ الـقـاتـلـيـةـ وـضـمـنـ مـخـلـفـ الـحـقـوقـ الـإـنـسـانـيـةـ وـتـفـتـحـ عـلـىـ الـمـحـيـطـ الـخـارـجـيـ .

وـمـنـ الـأـكـيدـ أـنـ مـجـابـهـةـ هـذـهـ التـحـديـاتـ تـكـوـنـ أـيـسـرـ فـيـ نـطـاقـ الـتـكـاملـ وـالـشـرـاكـةـ بـيـنـ هـيـاـكـلـ الـدـوـلـةـ وـمـؤـسـسـاتـ الـقـطـاعـيـنـ الـعـامـ وـالـخـاصـ وـكـذـلـكـ الـجـمـعـيـاتـ وـالـمـنـظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ وـبـاقـيـ مـكـونـاتـ الـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ الـتـيـ سـتـلـعـبـ دـورـاـ مـتـمـيزـاـ فـيـ بـنـاءـ هـذـاـ الـمـجـتمـعـ الـجـدـيدـ .

كـمـاـ أـنـ مـجـابـهـةـ التـحـديـاتـ تـكـوـنـ أـيـسـرـ فـيـ نـطـاقـ تـعاـونـ عـرـبـيـ إـقـلـيمـيـ نـظـراـ لـوـجـهـ الشـبـهـ الـكـبـيرـ بـيـنـ الـقـضـاياـ الـتـيـ تـحـولـ دـونـ الـمـرـوـنـةـ الـمـرـجـوـةـ فـيـ مـجـالـاتـ الـتـاهـيـلـ وـالـتـدـريـبـ وـمـجـابـهـةـ اـرـتـفاعـ تـكـالـيفـ الـتجـهـيزـ لـتـعـيمـ اـسـتـعـماـلـاتـ الـحـاسـوبـ فـيـ كـلـ مـكـانـ وـلـدـىـ كـلـ الـأـصـنـافـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـفـنـانـاتـ الـعـمـرـيـةـ كـذـلـكـ فـإـنـ الـعـقـبـاتـ تـكـمـنـ فـيـ صـعـوبـةـ مـوـاـكـبـةـ نـسـقـ تـطـورـ الـاـقـصـادـ الـلـامـادـيـ وـمـعـالـجـةـ مـظـاـهـرـ الـفـجـوةـ الـرـقـمـيـةـ وـالـحـاجـةـ الـملـحةـ إـلـىـ نـشـرـ الـنـفـاـقـةـ الـاـتـصـالـيـةـ .

وـأـنـ التـصـديـ لـهـذـهـ التـحـديـاتـ يـسـتـدـعـيـ مـجهـودـاـ كـبـيرـاـ مـنـ طـرـفـ الـمـجـمـوعـةـ الـدـولـيـةـ وـفيـ مـقـدـمـتهاـ الـدـوـلـ الـكـبـيرـىـ . ثـمـ إـنـ الـمـسـؤـولـيـةـ تـعـودـ أـيـضاـ إـلـىـ الـبـلـادـ النـامـيـةـ الـتـيـ يـتـعـينـ عـلـيـهاـ تـذـليلـ الـعـقـبـاتـ وـتـوـفـيرـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ وـالـمـالـيـةـ وـإـعـدـادـ الـأـرـضـيـةـ الـتـشـريعـيـةـ لـتـصـدـيرـ إـنـتـاجـهاـ الـفـكـرـيـ وـالـمـعـرـفـيـ نـحـوـ مـخـلـفـ الـمـجـمـعـاتـ . وـسـتـكـونـ الـقـمـةـ الـعـالـمـيـةـ لـمـجـتمـعـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـنـاسـبـةـ الـمـثـالـيـةـ لـتـذـليلـ هـذـهـ الـعـقـبـاتـ وـبـنـاءـ مـسـتـقـبـلـ الـإـنـسـانـيـةـ عـلـىـ أـسـاسـ الـقـاـهـمـ وـالـتـعـاوـنـ .

وفي هذا الإطار بالذات تتنزل الجهود المشتركة لتطوير الفجوة الرقمية التي تهدد الإنسانية وذلك بتعزيز الاقتصاد التضامني من خلال برنامج دولي للتعاون .

وفي هذا النطاق يتسع أيضا تحديد مسالك ثابتة لحوار الحضارات من أجل تلافي مهددات التصادم بين المجموعات الحضارية والإيجاد آليات التعايش والتآلف على الساحة العالمية المشتركة التي تتسع حدودها وتتجلى ملامحها يوما بعد يوم .

وبفضل هذه القمة يمكن سن الأسس التشريعية والأخلاقية التي يتعين الاهتداء بها لبناء مستقبل العالم بالاعتماد على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والاستفادة القصوى من فوائدها لإقرار السلم والتفاهم ولضمان مختلف حقوق الإنسان ولمجابهة كل مظاهر الميز والعنف والكرامة .

## الهوامش والمراجع البيوغرافية

الهوامش	الصفحة	الرقم
وقائع المؤتمر الحكومي لتنمية وسائل الإعلام والاتصال - التقرير الختامي والتوصيات - الفقرة ٢ البند (ii) اليونسكو ١٩٨٠.	٢	١
المخطط العاشر للتنمية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ تونس (المجلد الأول).	٣	٢
المخطط العاشر للتنمية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ تونس (المجلد الثاني).	٤	٣
المخطط العاشر للتنمية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ تونس (المجلد الثالث).	٥	٤
الشاذلي العياري . مقال تحت عنوان العمل العربي وتحدي المجتمع الافتراضي بمجلة المنتدى التي يصدرها منتدى الفكر العربي بعمان العدد ١٨٤ يناير ٢٠٠١ .	٥	٥
دليل الجمعيات في مجتمع المعرفة والمعلومات نشر الأمانة العامة المساعدة للعلاقات مع المنظمات والجمعيات بالمجتمع الدستوري الديمقراطي - تونس - أفريل سنة ٢٠٠٢ .	٣٢	٦
ورقة عمل المهندس رضا قلوز في الاجتماع التحضيري العربي للقمة دمشق ٢١/٢٠٠٢ نوفمبر ٢٠٠٢ . ١٣/١٢ يناير ٢٠٠٢ .	٣٤	٧
يمكن مراجعة الجدول الموجود ضمن المستن达ات لمقارنة عربية من بحث بعنوان : العالم العربي في عصر المعلومات والاتصالات د.هشام الخطيب - قدم بالجزائر في ديسمبر ٢٠٠٢ .	٣٤	٨
موقع بالإنترنت تحت عنوان WWW.IITU.INT	٣٥	٩
ورقة العمل د. مصطفى المصمودي في ندوة واشنطن حول الإدارة الإلكترونية ٢١/٢٠٠٢ نوفمبر ٢٠٠٢ .	٣٦	١٠
من مجلات علمية مختلفة باللغة الفرنسية وهي :		١١
La Revue de l'Entreprise : Numéro 42 ; juillet /août 1999 Numéro 50 ; novembre 2000 Numéro 1 ; spécial hors série ; Mars 2000 .	في كامل النص	
Afrique Economie : n°305 ; novembre 2000.		
L'Economiste Magrébin : n°234 ; n°267 ; n°292 ; n°294 Supplément Novembre 2000.		
L'Expert : n°57/58.		
Réalités multimédia : Supplément n°778 ; Supplément n°792.		

## مجتمع المعلومات في تونس من خلال الأرقام

المخطط العاشر ٢٠٠٦-٢٠٠٢	المخطط التاسع ٢٠٠١-١٩٩٧	العناصر الرئيسية
٤٧,٢٠٠ م د	٣١,٥٧١ م د	مجموع الاستثمارات
% ٥,٧	% ٥,٣	نسبة النمو
٣٨٠,٠٠٠	٣٢٢,٠٠٠	إحصائيات فرص العمل
٥٧	٥٣,٩	نسبة القطاع الخاص
٧٥٧ م د	٤٦١,٢٠٠ م د	التربية والتعليم
٧٠٥ م د	٣٧٢ م د	التعليم العالي
٥١٣,٥ م د	٩٨ م د	البحث العلمي
٣٥٤ م د	١٩١ م د	التكوين والتدريب
٢٠٤ م د	٣٦,٥ م د	الثقافة والإعلام
٢,٨٤٠ م د	١,٤٣٧ م د	الاتصالات
١,١٠٠ م د	١٠٨ م د	القطاع الخاص في الاتصالات
١,٧٧٩ م د	٩١٢,٢ م د	المعلومات
١,٢٩٢ م د	٦٠٦,٢ م د	القطاع الخاص في المعلومات
% ٧	% ٣,٤	نسبة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الناتج الوطني
% ٢١,٦	% ١٦,٦	نسبة التطور السنوي للاتصالات
٤٥,٠٠٠	٢٦,٧٠٠	فرص العمل التي توفرها تكنولوجيا الاتصال
٢٠,٠٠٠	١,٣٠٠	عدد مواقع الواب
٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	اشتراكات في شبكة الإنترنت
% ٣٠	% ٢,٩	نسبة العائلات المرتبطة بالإنترنت

% ١٠,٥	% ٣	نسبة العائلات المجهزة بحاسوب عائلي
٢٢	١١	نسبة الهاتف الثابت لمائة ساكن
٣٠	٤	نسبة الهاتف الجوال لمائة ساكن
٥,٩	٢,٦	نسبة الحواسيب لمائة ساكن
١٨٧ دم	٥٠ م	حجم صادرات قطاع المعلومات

## استعمال شبكة الإنترنت

منتصف عام ٢٠٠١

البلدان	عدد المرتبطين بالإنترنت (بالآلاف)	نسبةهم لمجموع السكان
الإمارات	٦٦٠	٢٤,٤
البحرين	١٠٥	١٦,٧
قطر	٧٥	١٠,٣
الكويت	١٦٥	٨,٣
لبنان	٢٦٢,٥	٦,٦
الأردن	٢١٠	٤,٣
فلسطين	٦٠	٣,٥
عمان	٨٤	٣,٤
تونس	٢٨٠	٢,٩
السعودية	٥٧٠	٢,٦
مصر	٥٦٠	٠,٨
المغرب	٢٢٠	٠,٧
الجزائر	١٨٠	٠,٦
ليبيا	٢٠	٠,٤
سوريا	٣٢	٠,٢
اليمن	١٤	٠,٠٨
السودان	٢٨	٠,٠٨
العراق	١٢,٥	٠,٠٦
العالم العربي	٣٥٣٨	١,٣